العدد السادس عشر

حق ومعرفة

عدد أغسطس 2026

شخصية العدد

فرانشيســـكا ألبانيـــز
المقررة الأممية التي تحدت الغطرسة الأمريكية – الإسرائيليـــة

مدافع/ة

..محمد أبو الديار
من الدفـــــاع عن سجنـــــاء الرأي إلى الحبس الاحتياطـــي

ماذا نعرف عن؟

..بيت الذاكرة" في غامبيا"
متحف يحفظ شهادات الضحايا ويعلم الأجيال معنى العدالـــة

حملات للمناصرة

دعوات محلية ودولية
للإفراج عن المخرج "عمر صلاح مرعي" مع استمرار حبسه احتياطيا

برنامج
تعـزيز ثقـافـة
حقوق الإنسان
HR CP

فرانشيسكا ألبانيز

المقـــررة الأمميـــة التـــي تحـــدت الغطرسة الأمريكية – الإسرائيلية

"القول إن الحكومة الإيطالية ساعدت سكان غزة محض هراء بل دعمت الابادة الجماعية، ومنذ ما يسمى بوقف إطلاق النار قتلت اسرائيل 250 فلسطينيا في غزة الهدنة ليست إلا كلاما من قادة سياسيين يصرون على تجاهل ما يحدث في فلسطين"

التصريح السابق ملك لمقررة الأمم المتحدة المعنية بالأراضي المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، وعملت إسرائيل على تقويض دورها فيما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها عليها في سابقة تاريخية ضد شخصية أممية يجب أن تكون محصنة بحكم عملها الأممي الدولي.

من هي فرانشيسكا ألبانيز؟

"فرانشيسكا ألبانيز" هي محامية دولية، متخصصة في حقوق الإنسان والشرق الأوسط، ولدت في 30 مارس 1977 في مدينة "أريانو إيربينو" بجنوبي إيطاليا، ومنذ مايو 2022، تشغل منصب مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وألبانيزي هي باحثة منتسبة إلى معهد دراسة الهجرة الدولية في جامعة جورجتاون، قامت بتأليف عدد من المجلدات الهامة منها اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي والصادر عن جامعة أكسفورد 2020، الذي يعد مرجعا مهما في القضية، أما عام 2024 فقد أصدرت كتاب بعنونا "أنا أتهم" والصادر عن دار فوريسشينا، والذي يعود اسمه إلى المقالة التاريخية الشهيرة "أنا أتهم" التي كتبها الأديب الفرنسي إميل زولا عام 1898 للدفاع عن الضابط "ألفرد دريفوس" وضد ظلم المؤسسة العسكرية آنذاك؛ حيث استعارت ألبانيز هذا العنوان لتوجيه إدانة علنية صارخة للمجتمع الدولي بسبب صمته وازدواجية معاييره، ولتوجيه اتهام قانوني مباشر لإسرائيل بارتكاب جرائم فصل عنصري واستعمار استيطاني بحق الشعب الفلسطيني.

كما تتناول أعمالها الأكاديمية جوانب مختلفة من القضية الفلسطينية، والوضع القانوني في الأراضي المحتلة والتشريد القسري للفلسطينيين، بما في ذلك عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

منذ 2018، قامت ألبانيزي بالتدريس وإلقاء المحاضرات في جامعات مختلفة في أوروبا والشرق الأوسط، وهي مسؤولة أيضًا عن برنامج الأبحاث والمساعدة القانونية في مجال الهجرة وملتمسي اللجوء في العالم العربي في مركز الفكر المعروف بالنهضة العربية للديمقراطية والتنمية، وهي مؤسسة مشاركة في الشبكة العالمية المعنية بالقضية الفلسطينية، وهو ائتلاف يضم خبراء وعلماء إقليميين ودوليين بارزين منخرطين في القضية الفلسطينية.

عملت ألبانيز مع منظمات دولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبصفتها مقررة خاصة، نشرت العديد من الآراء القانونية والعديد من التقارير الرئيسة حول انتهاك قانون تقرير المصير في الأرض الفلسطينية المحتلة (2022)، والحرمان الجماعي الممَنهج من الحرية للفلسطينيين (2023)، "سلب الطفولة"، انتهاك حقوق الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة (2023)، والإبادة الجماعية (2024a و2024b).

بداية التوتر: ألبانيز – إسرائيل

في عام 2014 اعتبرت ألبانيز أن خضوع الولايات المتحدة لرغبات إسرائيل ما هو إلا انعكاسا لشعورها بالذنب تجاه "الهولوكوست" وهو ما أثار عاصفة من الانتقادات، وبداية اتهامها بمعاداة السامية.
وهو ما رفضته ألبانيز بقوة حيث أوضحت بشكل حاسم أن توجيه الانتقادات لاسرائيل لايعني اتهام عموم اليهود بأي شيء كمجموعة دينية، ولكن إسرائيل طالما اعتمدت على ذلك الاتهام لإقصاء كل من ينقد سياساتها القومية والعرقية خصوصا.

بمجرد ارتقاء ألبانيز لمنصب المقررة الخاصة عام 2022 بدأت المناوشات مع إسرائيل وبالتالي حليفتها الدائمة الولايات المتحدة، خاصة مع إعادة تسليط الضوء على تصريحاتها عام 2014 حول "اللوبي اليهودي"

في ديسمبر 2022، أصدر 65 باحثاً متخصصاً في معاداة السامية والمحرقة والدراسات اليهودية بياناً دعموا فيه ألبانيز وأكدوا أن الحملة ضدها "لا تتعلق بمكافحة معاداة السامية اليوم"، بل تستخدم هذه الاتهامات كوسيلة لإسكات من ينتقدون إسرائيل.

في المقابل اتهمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية بمعاداة السامية، وانضمت إليها منظمات إسرائيلية مثل رابطة مكافحة التشهير (ADL) في هذه الاتهامات، واستمرت التوترات في الصعود وصولا إلى طوفان الأقصى وأحداث السابع من أكتوبر عام 2023.

فى عام 2024 شبهت ألبانيز حرب إسرائيل على غزة بالمحرقة النازية قائلة "أيها الأوروبيون، الإيطاليون، الألمان، بعد المحرقة، يجب أن ندرك بالفطرة أن الإبادة الجماعية تبدأ بتجريد الآخر من إنسانيته، إذا لم يدفعنا الهجوم الإسرائيلي الحالي على الفلسطينيين إلى رد فعل قوي، فإن أحلك صفحات تاريخنا الحديث لم تعلمنا شيئا.

في فبراير 2024، أعلنت إسرائيل منع ألبانيز من دخول الأراضي المحتلة بسبب تصريحاتها حول عملية "طوفان الأقصى" ولانتقاداتها السياسات الإسرائيلية. أما في مارس 2024، رفعت ألبانيز تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف اتهمت فيه إسرائيل بارتكاب "أعمال إبادة" ضد الفلسطينيين في غزة، وذكرت في تقريرها المعنون بـ "تشريح عملية إبادة" أنه "تم بلوغ السقف الذي يفيد بأن أعمال إبادة قد ارتكبت بحق الفلسطينيين في غزة".

العقوبات الأمريكية في مقابل التعقيد الأوروبي

تعد الولايات المتحدة من أشد المعارضين لألبانيز، بحكم رعايتها وتحالفها مع إسرائيل، على سبيل المثال في فبراير 2023، طالب 18 عضواً في الكونجرس الأمريكي من الحزبين بعزلها من منصبها، بدعوى تحيزها الدائم ضد إسرائيل، وفي فبراير 2025، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات عليها.

حتى جرت الواقعة غير المسبوقة حين فرضت الولايات المتحدة عقوبات مباشرة على ألبانيز وصفتها بأنها "تدابير عقابية" بسبب "جهودها لحث المحكمة الجنائية الدولية على اتخاذ إجراءات ضد مسؤولين وشركات وموظفين تنفيذيين في الولايات المتحدة وإسرائيل" حيث منعتها العقوبات من دخول الولايات المتحدة ومن التعامل المصرفي فيها، وأوقفت حساباتها البنكية تماما.

في المقابل نددت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيزي بالعقوبات الأميركية المفروضة عليها، ووصفتها بأنها "أساليب مافيا" هدفها "تشويه سمعتها"، كما وعدت بتقديم أحدث تقاريرها إلى الأمم المتحدة من جنوب أفريقيا بعدما حالت العقوبات الأميركية دون سفرها إلى مقر المنظمة في نيويورك.

وقد استضافت جنوب أفريقيا -التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل ورفعت دعوى ضدها أمام محكمة العدل الدولية– ألبانيزي في فعالية شاركت فيها مؤسسات دينية وحقوقية، أبرزها مؤسسة نيلسون مانديلا وحركة المقاطعة العالمية "بي دي إس".

أما التقرير الذي يمتد لأكثر من 50 صفحة، يتهم 63 دولة إلى جانب عديد الجهات والشركات، متهما إياها بالتواطؤ في "الإبادة الجماعية في غزة"، مشيرة إلى أن التواطؤ "ليس فقط الفعل المباشر، بل يأتي أيضا عبر الصمت، الدعم المادي، الحماية الدبلوماسية، والتجارة مع الظالم".

ولكن في مايو 2026 أصدر قاض أمريكي وهو ريتشارد ليون قراراً بوقف مؤقتاً بالعقوبات، معتبراً أن إدارة ترامب انتهكت حق ألبانيز في حرية التعبير بموجب التعديل الأول للدستور الأمريكي، ومع ذلك وفي مايو 2026، أعادت إدارة ترامب إدراج اسم ألبانيز في قائمة العقوبات بعد هذا القرار القضائي، مما يعكس التزام الإدارة بمعاقبتها رغم الحكم القضائي الرافض.

أما الموقف الأوروبي فكان أكثر تعقيداً على سبيل المثال، اتخذت موقفاً حاداً ضد ألبانيز على سبيل المثال طالب النائب الفرنسي جان نويل باروه باستقالة ألبانيز، واصفاً تصريحاتها بأنها "شائنة ومستهجنة"، وأشار إلى تصريحاتها حول "اللوبي اليهودي" وتشبيهها لإسرائيل بـ "الرايخ الثالث".

غير أن 150 شخصية بارزة، منهم دبلوماسيون هولنديون سابقون ووزراء سابقون من اليونان والأرجنتين والدنمارك، أصدروا بياناً مفتوحاً في فبراير 2026 أدانوا فيه ما وصفوه بـ"استخدام تصريحات غير دقيقة ومحرفة لتشويه سمعة حاملة تفويض أممي مستقلة"، داعين الخارجية الفرنسية إلى تصحيح التصريحات المنسوبة لألبانيز.

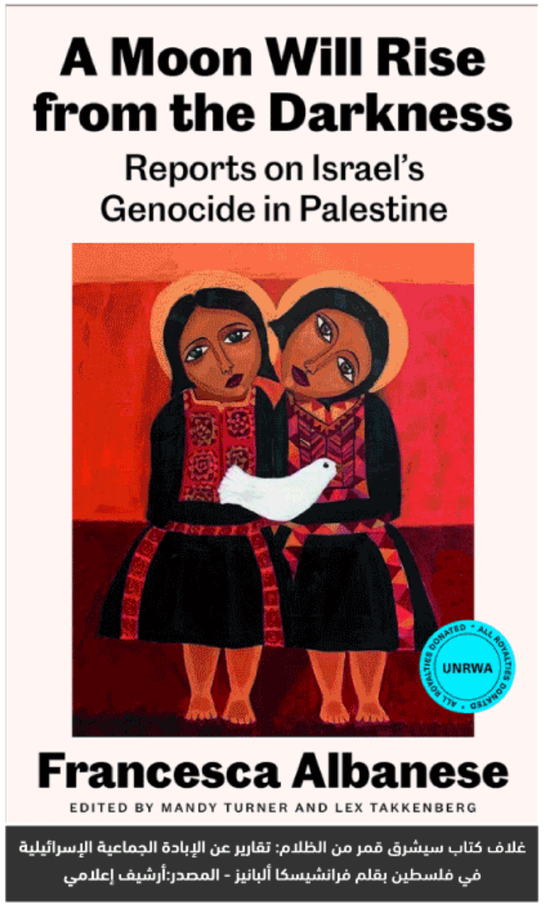

غلاف كتاب سيشرق قمر من الظلام: تقارير عن الإبادة الجماعية الإسرائيلية في فلسطين بقلم فرانشيسكا ألبانيز - المصدر:أرشيف إعلامي

رحلة فرانشيسكا ألبانيز المقررة الخاصة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

2014
ربطت فرانشيسكا ألبانيز الانحياز الأمريكي لإسرائيل بعقدة الذنب الأوروبية تجاه الهولوكوست، وتم اتهامها لاول مرة بمعاداة السامية

مايو 2022
تم تعينها من قبل مجلس حقوق الإنسان مقررة خاصة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967

ديسمبر 2022
وقع 65 باحثًا في دراسات معاداة السامية والهولوكوست على بيان تضامن معها واعتبار ان الحملة ضدها أداة لإسكات نقد إسرائيل

فبراير 2023
طالب 18 عضوًا في الكونغرس الامريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بعزلها من منصبها

أكتوبر 2023
قدمت تقرير للجمعية العامة في الأمم المتحدة عن انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينين تناول "الحرمان الجماعي الممنهج من الحرية"، و"سلب الطفولة"

نوفمبر 2026
اصدرت فرانشيسكا ألبانيز كتاب "أنا أتهم: تاريخ الانتهاكات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين"

فبراير 2024
منعتها اسرائيل من دول الاراضي المحتلة

مارس 2024
اصدرت تقرير حول الابادة الجماعية فى فلسطين بعنوان "تشريح عملية إبادة" وقالت "تم بلوغ السقف الذي يفيد بأن أعمال إبادة قد ارتكبت بحق الفلسطينيين في غزة"

يوليو 2025
اصدرت تقرير بعنوان "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة": يسمي 48 شركة بالتواطؤ فى الابادة، بينها مايكروسوفت وألفابت وأمازون

9 يوليو 2025
أول مرة في التاريخ تُفرض فيها عقوبات أمريكية على خبير أممي مستقل. حيث تم تجميد أصولها، ومنعها من دخول الولايات المتحدة، وقطع التعامل المصرفي

10 يوليو 2025
اعرب رئيس مجلس حقوق الإنسان بالامم المتحدة يورغ لاوبر عن أسفه، ولجنة تنسيق الإجراءات الخاصة تدين

اغسطس 2025
بيان جماعي لعشرات المقررين الأمميين لادانة الحملة الممنهجه عليها

فبراير 2026
تم تقديم دعوة قضائية أمام القضاء الأمريكي طعنًا في العقوبات المفروضة عليها

فبراير 2026
وقع 150 شخصية دولية، بينها دبلوماسيون ووزراء سابقون، على بيانا مفتوحا ضد تشويه سمعتها

13 مايو 2026
القاضي الفيدرالي ريتشارد ليون يصدر أمرًا قضائيا مؤقتا بوقف تنفيذ العقوبات، معتبرا أنها تم معاقبتها على التعبير وتنظم الخطاب على أساس "الأفكار أو الرسالة المعبّر عنها"

20 مايو 2026
الخزانة الأمريكية ترفع اسمها من قائمة العقوبات تحت بند "رفع إدراج متعلق بالمحكمة الجنائية الدولية"

27 مايو 2026
الخزانة الامريكيو تعيدها إلى القائمة بعد تعليق محكمة استئناف لحكم القاضي الفيدرالي ريتشارد ليون

جدول الايام العالمية

أغسطـــس

1 أغسطس
الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية
لقراءة المزيد

9 أغسطس
اليوم الدولي للسكان الأصليين في العالم
لقراءة المزيد

12أغسطس
يوم الشباب الدولي
لقراءة المزيد

19 أغسطس
اليوم العالمي للعمل الإنساني
لقراءة المزيد

22 أغسطس
اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على اساس الدين او المعتقد
لقراءة المزيد

30 أغسطس
اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري
لقراءة المزيد

31 أغسطس
اليوم الدولي للمنحدرين من أصل إفريقي
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

سبتمبـــــر

8 سبتمبر
اليوم الدولي لمحو الأمية
لقراءة المزيد

15 سبتمبر
اليوم الدولي للديمقراطية
لقراءة المزيد

17 سبتمبر
اليوم العالمي لسلامة المرضى
لقراءة المزيد

18سبتمبر
اليوم الدولي للمساواة في الأجر
لقراءة المزيد

21 سبتمبر
اليوم الدولي للسلام
لقراءة المزيد

23 سبتمبر
اليوم الدولي للغات الإشارة
لقراءة المزيد

28 سبتمبر
اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات
لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

أكتـــوبـــر

2 أكتوبر
اليوم الدولي للاعنف
لقراءة المزيد

7 أكتوبر
اليوم العالمي للمعلمين
لقراءة المزيد

11 أكتوبر
اليوم العالمي للصحة النفسية
لقراءة المزيد

12 أكتوبر
اليوم الدولي للطفلة
لقراءة المزيد

16 أكتوبر
اليوم الدولي للمرأة الريفية
لقراءة المزيد

20 أكتوبر
اليوم الدولي للقضاء على الفقر
لقراءة المزيد

29 أكتوبر
اليوم العالمي للتراث السمعي والبصري
لقراءة المزيد

الرضاعة الطبيعية
حقوق المرأة العاملة بين التشريع المصري والمواثيق الدولية

في عام 2018، أقرت جمعية الصحة العالمية الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية بوصفه استراتيجية مهمة لتعزيز الصحة، على أن يتناول موضوعاً مختلفاً كل عام، جميعها تهدف إلى تعزيز البيئات التمكينية التي تساعد النساء على إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية، بما في ذلك تقديم الدعم لهن في المجتمع، وكذلك مكان العمل، مع توفير تدابير حماية كافية لهن في السياسات والقوانين الحكومية، فضلاً عن تبادل المعلومات بشأن فوائد الرضاعة الطبيعية واستراتيجياتها.

لا تعد الرضاعة خياراً يخص الأم وحدها، بل حق أصيل للطفل نفسه في أعلى مستوى صحي ممكن، وهو الحق الذي يبدأ من صحة الأم وتغذيتها، بحيث أن الأمر يتقرر داخل بيئة العمل قبل أن يتقرر عند سرير الرضاعة.

لا تعد الرضاعة خياراً يخص الأم وحدها، بل حق أصيل للطفل نفسه في أعلى مستوى صحي ممكن، وهو الحق الذي يبدأ من صحة الأم وتغذيتها، بحيث أن الأمر يتقرر داخل بيئة العمل قبل أن يتقرر عند سرير الرضاعة "

أكثر من نصف مليار امرأة عاملة لا يستفدن من التدابير الأساسية لحماية الأمومة في القوانين الوطنية

لا يطلب إلا 20٪ من البلدان من أصحاب العمل أن يوفروا للعاملات فترات راحة مدفوعة الأجر ومرافق للرضاعة الطبيعية أو لاستدرار لبن الأم

يستفيد أقل من نصف عدد الرضع الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر من الرضاعة الطبيعية الخالصة

وقد أورد قانون العمل المصري رقم 14 لعام 2025 مواد تخص المرأة في فترة الحمل، والولادة.

وقد كانت أهم ميزة تشريعية تربط بين الحمل والوضع والرضاعة هي حظر القانون صراحةً فصل العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء إجازة الوضع أو بسببها، وإلزام صاحب العمل بعودتها إلى نفس الوظيفة أو وظيفة مماثلة دون المساس بأي من مزاياها، مما يسحب من أصحاب العمل ذريعة التخلص من العمالة النسائية بسبب تكلفة ساعات الرضاعة أو فترات الغياب، كما أنه يفرض بدلا نقدي للوجبة في المنشآت الصناعية وهو المفترض ما يدعم تغذية المرأة ومن ثم ضمان تمتعها بالصحة والقدرة على الإرضاع بشكل طبيعي.

كما أن نصوصا أخرى تخص إجازة الرضاعة وتخصيص الوقت لإرضاع الصغير خلال أوقات العمل جميعها تبدو منطقية وتحمي عدد من الحقوق للأم والرضيع، أما المادة 11 من الدستور المصري فتنص على ضرورة التزام الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأم والطفل، والمرأة المعيلة والمرأة الحامل والأكثر احتياجاً، وتكفل لها الحق في التوفيق بين واجبات العمل وحقوق الأسرَة.

ولكن الواقع لا يأتي أبدا على هذا الشكل المثالي فالتطبيق يشوبه الكثير من التشوهات، والعيوب ونورد هنا بعض الحوادث الموثقة، والمعروفة كواقعة عاملة مصنع لينين جروب للنسيج والمفروشات بمحافظة الإسكندرية ، وذلك حين فقدت الطفلة الرضيعة حياتها عام 2023، بعد أن رفضت إدارة الشركة منح الأم إجازة أو حتى إذنًا للذهاب بابنتها المريضة إلى المستشفى، واحتجاز الأم لثلاث ساعات داخل الشركة، وذلك في أعقاب عودتها من إجازة الوضع.

وفي واقعة أحدث وثقتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات في مايو عام 2026 قامت شركة كاريير للتكييفات لفصل عاملة عقب أثناء إجازة الوضع وبحسب إفادة العاملة، فقد عملت بالشركة لمدة تقارب ثلاث سنوات من خلال عقود عمل متجددة بصورة مستمرة، قبل أن تتعرض لضغوط للعودة إلى العمل بعد فترة وجيزة من الولادة، رغم تمسكها بحقها القانوني في استكمال إجازة الوضع، وتفيد الشكوى بأنها فوجئت أثناء وجودها في الإجازة بإخطارها رسميًا بعدم تجديد عقدها وإنهاء علاقة العمل، وهو ما ترى أنه جاء على خلفية رفضها العودة إلى العمل قبل انتهاء الإجازة المقررة قانونًا.

كما أن بدل الوجبة الذي لم يحدده القانون لا يتعدى مبلغا زهيدا في أغلب المنشآت وخلال السنوات الأخيرة قام أصحاب العمل باحتسابه ضمن الحد الأدنى للأجر في طريقة التفاف واضح على تطبيقه وفقا للقانون، وهو ما يصعب مهمة الأم الحامل في الحصول على تغذية كافية، ويؤثر على الطفل نفسه لاحقا من الحمل وحتى الرضاعة.

تعتبر الرضاعة خصوصا للمرأة العاملة نقطة التقاء ثلاثة حقوق وهي حق الطفل في الصحة حق المرأة في العمل بالإضافة إلى حق الأسرة في الاستقرار، كما أن حمايتها تعد اختبار حقيقي لجدية أي دولة في قياس مدى تطبيقها لقيم حقوق الإنسان.

كما أن هناك العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية التي تدعم تلك الحقوق:

اتفاقية حماية الأمومة رقم 183 (لعام 2000): تُعد الركيزة الأساسية لحقوق المرأة العاملة. تنص المادة 10 منها صراحةً على حق المرأة في الحصول على فترات توقف يومية (أو تخفيض في ساعات العمل اليومية) لإرضاع طفلها. والأهم أن الاتفاقية اشترطت أن تُحسب هذه الفترات ضمن ساعات العمل الفعلية، وأن تكون مدفوعة الأجر بالكامل.

التوصية المكملة رقم 191: قدمت إرشادات عملية لتفعيل الاتفاقية، حيث دعت الدول وأصحاب العمل إلى ضرورة توفير مرافق (غرف رضاعة) داخل مكان العمل أو بالقرب منه، على أن تكون مجهزة، وتراعي المعايير الصحية، وتوفر الخصوصية التامة لشفط الحليب أو إرضاع الطفل.

وهناك اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

تربط الأمم المتحدة بين الحق في الرضاعة وحقوق الإنسان الأساسية للأم والطفل، ولا تفصلها عن الحق في المساواة والعمل وفي هذا الصدد هناك:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW): التي تلزم المادة 11 الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل بسبب الزواج أو الأمومة. وتشمل ضمان الحق في إجازة أمومة مدفوعة الأجر (أو بمزايا اجتماعية مماثلة) دون فقدان الوظيفة أو الأقدمية، وهو الأساس الذي يسمح بالبدء في الرضاعة واستمرارها.

اتفاقية حقوق الطفل (CRC): تؤكد المادة 24 على حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. وتُلزم الدول بنشر الوعي حول مزايا الرضاعة الطبيعية ودعمها وتوفير التغذية السليمة، مما يُحتم ضرورة تهيئة بيئة العمل لتُمكّن الأم من ممارسة هذا الحق لضمان صحة طفلها.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR): تنص المادة 10 على وجوب منح الأمهات العاملات إجازة مدفوعة الأجر أو مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي كافية قبل وبعد الولادة، كجزء من الحق في العمل والحياة الكريمة.

ستظل حبي الأول

نهى عبير

احتفالات مباريات كرة القدم تذكرني بطفولتي، عندنا ربحنا كأس أفريقيا، الفرحة كانت من القلب، نرتدي جميعاً اللون الأحمر لمن لم يمتلك قميص كرة للمنتخب، يلون الكثيرين وجوههم بأعلام مصر، نهتف للمنتخب، الحدث الوحيد القادر على تجميع الأهلاوي والزملكاوي على شعار واحد، رغم أني حتى الآن لا أفقه شيء في الكرة ولا عن اللعبة واللعيبه وقواعدها، فقط وحتى الآن أفرح عندما يأتي جول ولا أعرف اسم الهداف، كانت جدتي تعطينا خمسون جنيه عندما يفوز المنتخب في مباراة وكان ذلك مبلغ كبير حين ذاك.

توقفت عن متابعة الكرة وصرت أبغضها يوم وقعت "مجزرة ستاد بورسعيد" مساء يوم 1 فبراير 2012 عقب مباراة كرة قدم في الدوري المصري الممتاز جمعت بين فريقي الأهلي والمصري، تاريخ لا ينسى، حينها ارتبطت الكرة في عقلي بالدم والرصاص، كانت المباراة في بورسعيد قريبة من محافظتي دمياط وكنت أريد الحضور للتشجيع في الاستاد لكن أمي لم تسمح لي لكوني صغيرة على السفر بمفردي، وكنت غاضبة منها وأشعر أني كبيرة كفاية وأن المسافة كبيرة، حمدت الله بعد ذلك على عدم ذهابي ونجاتي من رؤية الجثث حولي أو أن أكون منهم، لم أسمع شيء عن المباريات ولم أهتم منذ ذلك.

حتى وقعت أحداث "ستاد الدفاع الجوي" في 8 فبراير 2015 قبل مباراة نادي الزمالك وإنبي بالدوري المصري، التي أسفرت عن مقتل 22 مشجعاً من جماهير الزمالك "وايت نايتس" إثر استخدام الشرطة قنابل الغاز لتفريق المشجعين داخل ممر ضيق.

شكلت تلك الحادثتان في عقلي حاجز بيني وبين الكرة أو أي حدث به تجمع كبير، حتى خروجي من مصر لم أذهب لأي حفلة أو تجمع ظناً أن الرصاص الذي نجيت منه في مجزرة ستاد بورسعيد سيلاحقني.

أصدقائي متعصبون للزمالك، لا يفوتهم مباراة، أحياناً كنت أجبر للجلوس معهم لمشاهدة مباراة بعد بروفة المسرح أو قبل، ولكن لا ارادياً كنت أعطي ظهري للشاشة خوفاً من رؤية دم المشجعين بعد فرحتهم الهستيرية، وأدعوا الله أن يمر الحدث مرور الكرام بلا رصاص ولا اعتقالات؛ على مدار سنوات نسيت السبب وظل العرض غصة في قلبي كل مباراة لم أتذكر لما حتى جاء كأس العالم الذي جذبني إليه صعود مصر.

في المنفى وأنا أحاول الانعزال وتجنب كل أخبار العالم الحزينة والسعيدة حرصاً على سلامتي النفسية، وجدت الأماكن مزينة بأعلام لدول مختلفة وشعارات كرة القدم، والكثير من المنشورات على وسائل التواصل الإجتماعي عن كأس العالم، تزامن ذلك مع عودة جموحي وخروجي من قوقعتي ومن المنزل وسهراتي، فوجودت الحدث في كل مكان، تابعت المباريات بلا شعور بالعار ولا خيانة لدم من قتلوا في الملعب، فعلى الأقل ستمر المباريات بلا دم في الملاعب حتى إن كانت وسط حرب باردة وحرب بعيدة عن الملاعب.

أفتقدت الأجواء المصرية، رغم محاولة صديقي أن يكون معي على الهاتف طوال الوقت وأتبادل الرسائل بالتعليقات على الأحداث مع أهلي وأصدقائي، إلا أن المباريات على مقهى شعبي وسط صراخ الجماهير والأحتفالات بالفوز وسب الحكام واللاعبين له لذة أخرى، لم أجدها هنا وربما لن أجدها في أي مكان في العالم إلا في مصر.

أحاول الآن جاهدة الخروج من العزلة التي صنعتها لنفسي وأحكم المنفى غلقها علي، كنت أحب الحياة الليلية في مصر، على عكس بلد المنفى ففي مصر كل المحلات مفتوحة على مدار اليوم، كل شيء متاح في كل وقت وكل مكان، كان يتعجب أصدقائي من سكان القاهرة أن لدي في دمياط الجديدة أماكن للخروج لكنها كانت الجنة بالنسبة لي، غير مزدحمة لدي البحر والمقاهي والمطاعم، أما هنا فالجميع يغلق من المغرب ولا يتبقى غير أماكن قليلة للرقص والشرب، أظن أن أغلب السكان متفقين على الاستيقاظ باكراً والنوم مع الشمس.

ومع ندرة من يحبون السهر هنا ولا يلتزموا بالمواعيد الشبه رسمية للبلد وجدت هنا صديقتي المرحة، تشبهني حينما كان يملئني الشغف، أصرت في مرة أن أغني الكاريوكي على أغاني مصرية، وكدت أبكي حينما بدأت الموسيقى، لكن دموعي خانتني منذ زمن ولم تعد تذرف حتى في أشد الأوقات ألماً؛ تذكرت عندما كنت أغني في مادة الكورال والتدريب الصوتي في كليتي التي تركتها ورائي بعد سنوات جاهدت للوصول إليها، وتذكرت فرحتي عندما قبلت في أمتحان القدرات لكلية التربية الموسيقية، يصبرني الأمل في إكمال ما بدأت يوماً ما.

صديقتي أليزيك تحب داليدا حتى أنها زارت قبرها في فرنسا، وتحب أغنية آه ونص والرقص عليها، تشغل تلك الأغاني لي لمحاولة دمجي، رغم عدم إتقانها اللغة الإنجليزية وصعوبة التواصل بيننا وإجراء محادثة إلا أن ابتسامتها اللطيفة كافية لأشعر بمحبتها؛ يوم غنينا الكاريوكي إختارت أغنية لداليدا بالعربية والفرنسية معاً لنغنيها معاً

في الدنيا الكبيرة و بلادها الكتيرة لفيت لفيت لفيت
و لما نادانى حبى الأولانى سبت كله وجيت وجيت
و ف حضنه اترميت و غنيت
سالمة يا سلامة روحنا وجينا بالسلامة

صوت وحالة داليدا أقوى من يعبر عن حالي، الشعور بالغربة والوحدة، بفقدان ما تنتمي إليه، ما ترى أنه جزء منك لا يمكن انتزاعه ولا تستطيع إصلاحه، بألمي حين هجوم المصريين علي، ورأيهم بأن ليس لي حق تشجيع بلدي في المباريات لمجرد اختلاف ميولي الجنسية وتوجهي الفكري، لم يعطوني حق المناقشة ولا الدفاع ولا حتى الجدال، أنهالت اتهامات عنيفة تجردني من هويتي ومن انتمائي، جلسة هم فيها القاضي والجلاد.

وفي الأوقات العصيبة والفرح أفتقد دومة الصديق والرفيق الذي طالما شجعني لأكتب وأرسم وأتعلم، وطالما جرني خارج قوقعتي حتى رغم إرادتي لأعبر عن غضبي وحزني بالألوان أو الأحرف، أفتقد مشاركته ما أنجزه، وما أنوي القيام به، أفتقد آرائه وأخباره، حتى ذلك حرمت منه باعتقاله قبل أن تصل له لوحاتي التي رسمتها له.

لسه الحب صافى و لسه الجو دافى و لسه فيه قمر
و بعد المغارب نتلملم ف قارب و يطول السهر السهر
والسمر و الغنا كلنا
سالمة يا سلامة روحنا وجينا بالسلامة

الكلمة بوصفها تهمة
"ياصاحبي الســـــجن" .. قراءة في زنزانة أيمن العتوم

"أخطر ما في السجن أن تفقد احترامك لذاتك، لأنك إن فعلت صارت رقبتك بيد جلادك، وصرت تتقبل منه الصفعة في وجه الكرامة على أنها قبلة في خد الرضى"

من رواية الكاتب الأردني أيمن العتوم "ياصاحبي السجن" الذي يروي تجربته الذاتية في السجن بعد اعتقال السلطات الأردنية له ما بين العام 1996 1997-، بينما بزغ نجم الرواية عام 2012، ليؤرخ لمحنة مرت عليه في الماضي ولكنها تستمر في الحاضر.

من الماضي نبدأ حيث فوجئ أيمن العتوم بإلقاء القبض عليه في أعقاب حضور ندوة شعرية في منتصف التسعينات، وهو ما يبدو أنه انطبع داخله حيث جاءت لغة الرواية بلغة شعرية تصل إلى الأعماق تظهر حتى من عنوان الرواية المستقى من القرآن الكريم وسورة "يوسف" والتي يروي من خلالها الكاتب رحلته مع أصدقاء السجن المتمايزين عنه، والمتباينين في السياق، والخلفية.

ورغم جمالية النص إلا أنه لم يقع في فخ رمسنة الواقع أي جعله رومانسيا عاطفيا لا يشبه قسوة السجون وعذاباتها بل برع في ثغر الأعماق والبحث في النفس الإنسانية أيضا، حيث عمل على إبراز الشخوص "السجناء" ليس كبشر يخطئوا ويصيبوا لا مجرد ضحايا فضلا عن اهتمامه الواضح بعملية التوثيق لتلك المرحلة، دون اللجوء إلى خطاب سياسي زاعق، وبشكل بدا أحيانا عفوي.

السياق السياسي

جاءت أحداث رواية ياصاحبي السجن في ظل ظرف شديد الخصوصية على عدة مستويات إذ تعود إلى مرحلة شديدة الحساسية في تاريخ الأردن خلال تسعينيات القرن الماضي، أعقبت توقيع معاهـــــدة وادي عربة عام 1994، حيث برز تيار يمثل في مجمله قطاع واسع من المجتمع، مناوئ لخيار التطبيع مع إسرائيل والذي ظل رافضًا لهذا المسار، وهو ما صاحبه تضييق متزايد على الحريات العامة والأصوات المعارضة.

ثم جاءت انتفاضة نيسان/ابريل عام 1996، أو ما عرف بانتفاضة الخبز، احتجاجًا على رفع أسعار الخبز في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، في تشابه على مستوى ما بين ما جرى في التاريخ المصري أواخر السبعينات، ومعها تتحول العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى التوتر الشديد والانفصال الذي استمر حتى اليوم.

وهو ما شكل الخلفية المباشرة لموجة الاعتقالات التي تنطلق منها أحداث الرواية، وعندها يستحضر الكاتب السجن باعتباره فضاءً التقت داخله أطياف مختلفة من المعتقلين السياسيين، من المتهمين في قضية "الأفغان الأردنيين" وقضية ألغام عجلون وقضية "بيعة الإمام"، إلى أعضاء حزب التحرير ومعتقلي انتفاضة الخبز، ليصبح السجن صورة مكثفة للمشهد السياسي الأردني بكل تناقضاته، وليس مجرد مكان تدور فيه الأحداث.

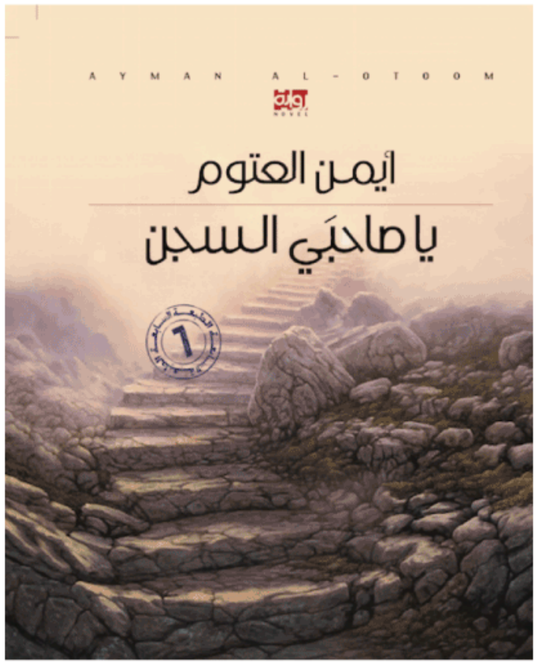

وجميعها عوامل جعلت علاقة الرواية بالرقابة شديدة التوتر، حتى امتد الأمر إلى مصيرها هي نفسها؛ بعد أن منعت من التداول بقرار من دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، قبل أن يرفع الحظر عنها لاحقًا، وهو ما أثار اهتمامًا واسعًا في الأوساط السياسية والثقافية، لتنفد طبعتها الأولى خلال شهرين في مشهد غير مألوف، وهو ما جعل نص الرواية أكثر صدقا وعمليا كشاهد على القمع والاستبداد حتى في طور خروجه إلى النور كنص.

الهروب إلى المعرفة

عمل الكاتب على التعامل مع زمن السجن مدرسة في الحياة يمكنه خلالها تعلم ما لا يمكن تعلمه في أي مكان آخر، ومع ذلك شغفه بالمعرفة لم يعفه من آفة الزمن التي تجتاح نفسية أي سجين فتقلقها حيث الزمن بعكس المكان وبعكس خارجه الأرخص والأكثر فراغا، ايقاع بطيء، في ظروف نكدة حيث العيش على المفروشات المتهالكة، والغطاء الواحد، صيفا وشتاءا، فمحاولة السيطرة على الجسد تبدأ من تلك الظروف.

للمفارقة فإن الكلمة "التهمة" التي يرجع سبب إلقاء القبض عليه إليها هي نفسها نتاج العقاب، فهي النص الذي يحكي عن عقاب النص، وهنا يظهر التوثيق كقيمة يحرص عليها السجين – الأديب مهما كانت شاعريته، فتسجيل الموقف والتدقيق في الحدث سمة مشتركة بين أدباء السجون، على اختلاف أزمانهم ومواقعهم.

تمعن الرواية في التوثيق المجتمعي حيث القيمة الأرشيفية للرواية أنها تجمع في مكان واحد طيفاً كاملاً من شخصيات أردنية حقيقية بارزة سياسياً ودينياً مثل "ليث شبيلات" و"أبي محمد المقدسي" و"عطا أبو الرشتة" إلى جانب مدانين بجرائم نفس ومخدرات وغيره استعرض الكاتب أسباب عقابهم بدورهم، ليصبح السجن دولة مصغرة بكل مساوئها.

في الهم عرب.. الماضي الحاضر

رغم أن العتوم يروي حكاية سجنه خلال فترة التسعينات إلا أن ذلك لم يجعل من الأمر ذكرى فقد عاد المؤلف إلى الدائرة نفسها مرتين بعد نشر روايته، في عام 2016 أوقف العتوم تنفيذاً لطلب قضائي من مدعي عام عمان لتنفيذ حكم بغرامة خمسة آلاف دينار في قضية مطبوعات ونشر، بينما أعلنت صفحته أن السبب روايته "حديث الجنود" والتي تدور عن أحداث جامعة اليرموك 1986.

ثم مؤخرا وفي 9 يناير 2026 اعتقل العتوم وهو عائد بسيارته من عمان إلى إربد، دون مذكرة توقيف ودون إبداء أسباب، وذلك بعد أيام قليلة من الإفراج عن ابنه الطالب الجامعي، قبل أن يفرج عنه في اليوم التالي على خلفية قضية تتعلق بقضية رأي أيضا كما المرتين الماضيين وكحال أغلب أصحاب الرأي في كثير من الدول العربية، وبهذا لم تعد الرواية وثيقة تاريخية بل ظلت نصا حاضرا في أذهان الكثير من الشعوب العربية.

وكأغلب الدول العربية ايضا تبدلت أدوات مثل الاعتقال بالأمر المباشر أو أمن الدولة إلى قوانين تدعى "الجرائم الالكترونية"، وفي الأردن بشكل خاص دخل القانون حيز النفاذ في 12 سبتمبر 2023، والذي وصفته منظمات حقوقية محلية ودولية بأنه أداة لخنق المعارضة، وبأنه خلق مناخاً من الرقابة الذاتية والخوف أغلق أحد السبل القليلة المتبقية للأردنيين لنقد السياسات والسلطات العامة.

> من الماضي نبدأ حيث فوجئ أيمن العتوم بإلقاء القبض عليه في أعقاب حضور ندوة شعرية في منتصف التسعينات، وهو ما يبدو أنه انطبع داخله حيث جاءت لغة الرواية بلغة شعرية تصل إلى الأعماق تظهر حتى من عنوان الرواية المستقى من القرآن الكريم وسورة "يوسف" والتي يروي من خلالها الكاتب رحلته مع أصدقاء السجن المتمايزين عنه، والمتباينين في السياق، والخلفية

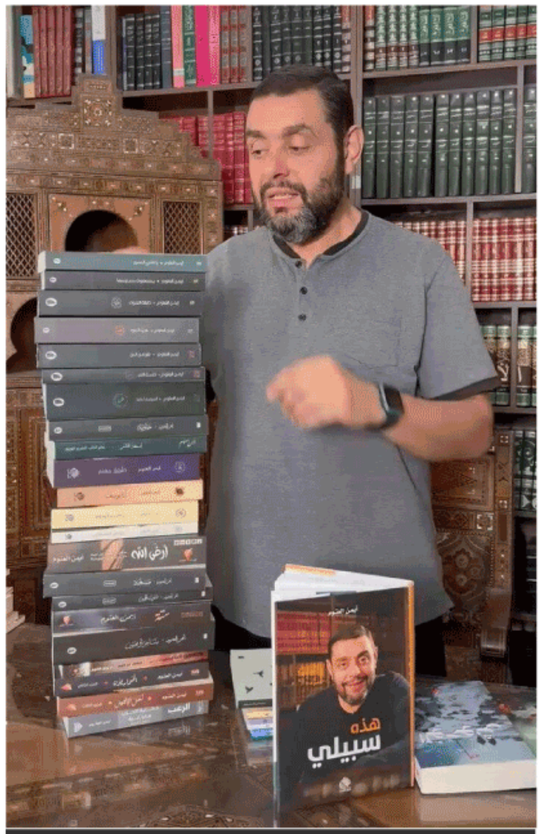

أيمن العتوم بصحبة مجموعة من مؤلفاته – المصدر: أرشيف إعلامي

الكلمة بوصفها تهمة

لم يساق العتوم إلى الزنزانة عقب فعل ارتكبه، بل عقب أمسية شعرية ألقى فيها قصيدة عنوانها "يوميات مواطن"، تحدث فيها عن الجوع والفقر والتهميش، فاعتبرتها السلطات سبا وتشهيرا بها، ثم مضت شهور وهو لا يعرف تهمته، وهو ما يقابله في الواقع المصري الحبس الاحتياطي حيث كل التهم سواء ومحفوظة مقدما، والعقوبة قبل الإدانة، حيث إن التهمة هي فعل إبداء الرأي.

ولهذا ظل النص دليلا قائما بذاته بعد نحو ثلاثة عقود على وقائعه، تتغير السجون وتتبدل القوانين وتستحدث أسماء جديدة للمحاكم والتهم، وتبقى العلاقة بين السلطة والكلمة على حالها في بلادنا العربية، ليظل كل صاحب رأي منطوق أو مكتوب مشتبه به إلى أن يثبت العكس.

أما أيمن العتوم فهو شاعر وروائي أردني، ولد في بلدة سوف بمحافظة جرش شمال الأردن في 2 مارس 1972، وأتم تعليمه الثانوي في إمارة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة. درس الهندسة المدنية وتخرج فيها عام 1997، ثم اتجه إلى دراسة اللغة العربية، فحصل على درجة البكالوريوس من جامعة اليرموك عام 1999، قبل أن ينال درجتي الماجستير والدكتوراه في النحو واللغة من الجامعة الأردنية عامي 2004 و2007.

كما شكلت تجربة اعتقاله عامي 1996 و1997، الأساس لأشهر أعماله الروائية. أصدر العتوم عددا من الروايات التي تدور في معظمها حول السجن والسلطة والحرية، من أبرزها "يا صاحبي السجن"، و"يسمعون حسيسها"، و"نفر من الجن"، إلى جانب دواوين شعرية، منها "خذني إلى المسجد الأقصى"، و"قلبي عليك حبيبتي"، و"الزنابق".

أما ديوانه "نبوءات الجائعين"، فقد كتب قصائده داخل الزنزانة رغم منعه من الكتابة، إذ هربها مع والده خلال إحدى الزيارات، قبل أن تصدر لاحقا في ديوان حمل عنوان "نبوءات الجائعين"، ليصبح شاهدا أدبيا آخر على تجربة السجن التي تركت أثرها الواضح في مجمل مشروعه الإبداعي.

بطاقة الكتاب
العنوان: يا صاحبي السجن
المؤلف: أيمن العتوم — شاعر وروائي أردني
التصنيف: أدب السجون / سيرة ذاتية روائية
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت
سنة الصدور: 2012
عدد الصفحات: 344 صفحة من القطع المتوسط

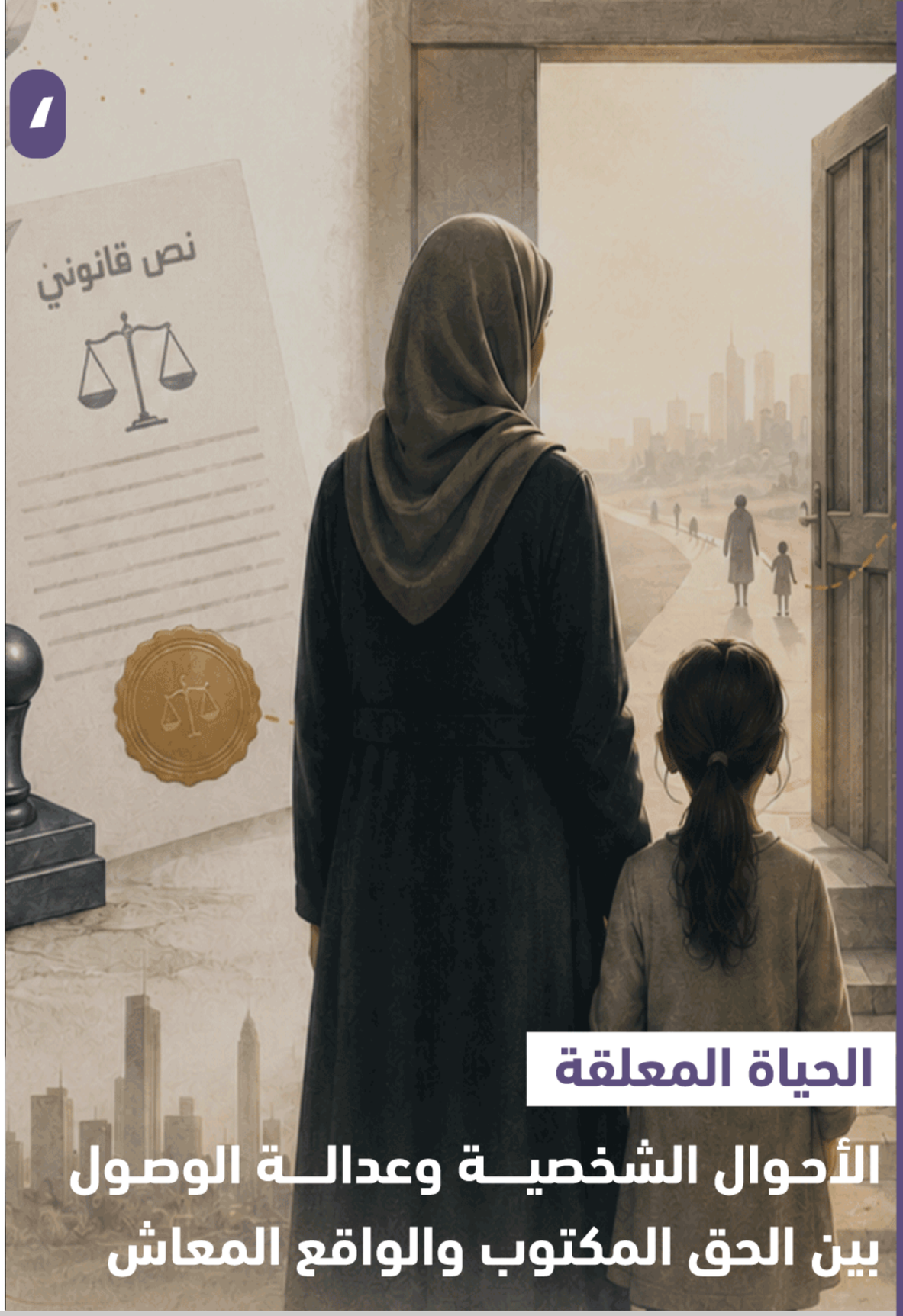

الحياة المعلقة

الأحوال الشخصيــة وعدالــة الوصول بين الحق المكتوب والواقع المعاش

بقلم: سمية سليم

ماذا يعني أن تمتلك امرأة حقًا قانونيًا في إنهاء زواجها، لكنها تقف أمام هذا الحق عاجزة لا لأن القانون ينكره، بل لأن الطريق إليه مغلق؟ وما قيمة أن ينص القانون على حقها في الحضانة أو النفقة أو الولاية، إذا كان استعمال هذا الحق يتطلب حضورًا لا تستطيعه، أو إعلانًا لطرف لا تعرف مكانه، أو توكيلًا لا يمكنها استخراجه، أو سفارة لا تستطيع دخولها؟

في النقاش العام حول قوانين الأحوال الشخصية، كثيرًا ما يبدأ الحديث من النص القانوني: هل يمنح القانون حق الطلاق؟ هل يعترف بالحضانة؟ هل يقرر النفقة أو الولاية أو الحق في التقاضي؟ وهي أسئلة ضرورية، لكنها لا تكفي وحدها لقياس العدالة. فالنص العادل يصبح بلا معنى إذا كان الطريق إليه مغلقاً، فالقانون كما يُكتب يختلف كثيرًا عن القانون كما يُعاش.

المشكلة، في كثير من الحالات، لا تبدأ من إنكار الحق صراحة، بل من تعذر استعماله عمليًا. هنا تظهر إشكالية "عدالة الوصول": أن يكون الطريق إلى الحق ممكنًا وآمنًا وواقعيًا، لا مجرد مسار نظري لا يستطيع الطرف المتضرر قطعه. ومن هذه الزاوية، لا يتناول هذا المقال قوانين الأسرة بوصفها نصوصًا مجردة، ولا يناقش الطلاق أو الحضانة أو النفقة أو الولاية كحقوق منفصلة، بل ينظر إليها باعتبارها حلقات متصلة في سؤال واحد: هل يستطيع صاحب الحق الوصول إليه فعليًا؟ فالطلاق قد يكون البوابة الأولى، لكن أثر تعذره لا يقف عند العلاقة الزوجية، بل يمتد إلى الحضانة، والنفقة، والولاية، وتوثيق الأحكام، والاعتراف بها بين أكثر من نظام قانوني.

وينطلق هذا المقال من زاوية محددة داخل هذا النقاش: قضايا الأحوال الشخصية حين تتقاطع مع الهجرة أو اللجوء أو الإقامة خارج بلد المنشأ، خصوصًا في السياقات التي تخضع فيها قضايا الأسرة لقواعد دينية أو مختلطة. ولا يفترض ذلك أن هذه هي التجربة الوحيدة للنساء، أو أن العوائق القانونية تتخذ الشكل نفسه في كل السياقات، بل إن اختلاف المرجعيات القانونية والدينية والإجرائية قد يجعل لكل حالة تعقيدها الخاص. في هذه الحالات، لا تتحرك مسائل الطلاق والحضانة والنفقة والولاية والتوثيق والاعتراف بالأحكام داخل نظام قانوني واحد دائمًا، بل قد تتوزع بين بلد عُقد فيه الزواج، وبلد تقيم فيه المرأة، وبلد يوجد فيه الزوج أو اختفى داخله، وسفارة قد لا تكون متاحة أو آمنة أو قادرة على حل التعقيد.

حين يفترض القانون أسرة لا تعيش هذا الواقع

لفهم هذا التعثر، لا يكفي النظر إلى نصوص الحقوق وحدها بل نحتاج رؤية الافتراضات غير المعلنة التي تقوم عليها الإجراءات. فكثير من مسارات الأحوال الشخصية ما زالت تتعامل مع الأسرة كما لو كانت مستقرة داخل حدود دولة واحدة: زوج وزوجة في البلد نفسه، عنوان معلوم يمكن الإعلان عليه، محكمة يمكن الوصول إليها، سفارة متاحة وآمنة، أوراق ثبوتية سارية، وقدرة عملية على استخراج توكيل، أو حضور جلسة أو متابعة تنفيذ حكم. هكذا تفترض الإجراءات واقعًا مستقرًا ومنظمًا، بينما تتحرك حياة كثير من الأسر في واقعنا المعاصر في أوضاع أكثر هشاشة وتعقيدًا.

ومن الملاحظ أن واقع الهجرة واللجوء والإقامة المؤقتة كسر هذه الصورة التقليدية بالفعل. فقد تكون المرأة في دولة، والزواج موثقًا في دولة أخرى، والزوج غائبًا أو مجهول المكان أو مقيمًا في دولة ثالثة، بينما تتطلب الإجراءات حضورًا شخصيًا أو إعلانًا صحيحًا أو مستندًا لا يمكن الحصول عليه. هنا لا تظهر المشكلة باعتبارها استثناءً فرديًا، بل كخلل أعمق في تصميم الإجراء نفسه: فالقانون يفترض استقرارًا لم يعد قائمًا، ويطلب من النساء العالقات بين الحدود أن يتصرفن كما لو أن الطريق إلى المحكمة والسفارة والأوراق ما زال مفتوحًا وآمنًا وممكنًا.

حين تتحول الضمانات إلى عوائق

في هذه المساحة تحديداً، أي في الطبقة الإجرائية للقانون، تتحول الضمانات المشروعة إلى عوائق فعلية متى غابت المرونة. خذ مثلاً شرط الإعلان القضائي؛ هو في الأصل ضمانة أساسية تكفل حق الدفاع وتمنع التقاضي في الخفاء، لكنه في واقع الهجرة يتخذ شكلاً آخر. في بعض الحالات، لا تكون المشكلة في رفع الدعوى، بل في إثبات أن الطرف الآخر أُخطر بها. فحين يكون الزوج مجهول المكان، أو يتنقل بين دول دون عنوان ثابت، أو يتعمد التواري، يتحول الإعلان إلى متاهة من الإجراءات الدبلوماسية أو النشر في وسائل لا تضمن بالضرورة وصول العلم الحقيقي إلى الطرف الآخر، فتتعطل الدعوى أو تطول قبل أن تصل إلى أصل النزاع.

وفي حالات أخرى، يصبح التوكيل نفسه أول معركة، قبل الوصول إلى أصل النزاع. فالمرأة التي تعيش خارج بلدها بسبب ظروف أمنية أو سياسية أو وضع هش في الهجرة، قد تُطالب بتوكيل محامٍ في بلد المنشأ؛ غير أن استخراج هذا التوكيل يتطلب مراجعة سفارة لا تستطيع دخولها، أو امتلاك أوراق ثبوتية سارية عجزت عن تجديدها. وحتى إن تجاوزت هذه العقبة، تبرز عقبات الحضور الشخصي؛ إذ تشترط بعض الإجراءات مثولها أو مثول شهودها أمام المحكمة، وهو شرط مستحيل لشخص لا يستطيع عبور الحدود.

ولا ينتهي الأمر عند باب المحكمة الأولى، بل يمتد إلى عبء الترجمة والتصديق والتنقل بين الأنظمة القانونية. وقد تحصل المرأة على حكم في دولة، ثم تبدأ معركة أخرى للاعتراف به أو تنفيذه في دولة الإقامة أو المنشأ، لتجد نفسها تدور في حلقة مفرغة من التصديقات التي تستنزف الوقت والمال. وحين يتعطل الطريق الإجرائي إلى هذا الحد، لا يبقى الضرر داخل ملف الدعوى، بل ينتقل إلى تفاصيل الحياة اليومية.

أثر التعليق القانوني على الحياة اليومية

التأخير هنا لا يبقى طيّ الأوراق، بل يتسرب إلى كل تفصيلة من تفاصيل الحياة اليومية: إلى إقامة لا تُجدد، ومدرسة تطلب مستنداً يثبت الولاية أو الحضانة، وسكن يتطلب وضعاً قانونياً واضحاً، وفرصة عمل تتأثر باضطراب مستمر. وفي واقع الأسر العابرة للحدود تجد الأم نفسها عاجزة عن استخراج جواز سفر لطفلها، أو تسجيله في نظام التأمين الصحي، أو حتى استكمال أوراق تسجيله المدرسية، ما لم تحصل على حكم فاصل في الحضانة أو الولاية التعليمية. وحين يولد الطفل في بلد إقامة لا يمنح الجنسية بالولادة، ثم يتعذر استخراج أوراقه من بلد المنشأ بسبب ظروف أمنية أو سياسية أو غياب أحد الأطراف، لا تبقى الأزمة محصورة في علاقة زوجية متعثرة؛ بل يصبح الطفل نفسه عالقًا في فراغ قانوني يهدد حقوقه الأساسية ومسار حياته.

ماذا يحدث حين يتوزع الحق بين أكثر من نظام قانوني؟

ولتتضح صورة هذا الأثر الممتد، تكفي الإشارة إلى نماذج كاشفة تتكرر بصور مختلفة كلما توزع الحق بين أكثر من نظام قانوني. فقد تجد امرأة نفسها عاجزة عن إنهاء زواجها، لا لأن القانون لا يعترف بحقها، بل لأن وضعها الهش في الهجرة، أو ظروفًا أمنية أو سياسية في بلد المنشأ، تمنعها من العودة لإثبات الضرر أو حضور الجلسات. وفي الوقت نفسه، قد تعجز عن استخراج توكيل جديد بسبب انتهاء أوراقها الثبوتية أو تعذر مراجعة السفارة، فيبقى الطلاق حقًا نظريًا محاصرًا بين غياب الزوج والتعقيدات القنصلية.

وفي صورة أخرى، يظهر الانقسام القانوني حين تنجح المرأة في استصدار حكم بالطلاق أو الحضانة في دولة الإقامة، لكنها تصطدم بتعقيدات تمنع تسجيله أو الاعتراف به في بلدها الأم. والنتيجة واقع مشطور: مطلقة في نظام قانوني، ومقيدة كزوجة في نظام آخر؛ أو حاضنة في دولة، لكنها عاجزة عن إثبات أثر هذه الحضانة في دولة أخرى.

وقد يمتد هذا التعليق إلى الأطفال أنفسهم. فقد يتعذر تسجيل طفل وُلد في دولة إقامة لا تمنح الجنسية بالولادة بسبب تعقيدات مرتبطة ببلد المنشأ أو غياب الأب، فيبقى الطفل في فراغ قانوني يهدد حقه في التعليم والرعاية الصحية والنفقة. وقد تُربط إقامة طفل أو جواز سفره أو جنسيته بموافقة أب غائب أو ممتنع، فيتحول موقعه الجغرافي إلى أداة لتعطيل حقوق الأم والطفل معًا.

هذه النماذج لا تكشف حالات فردية معزولة، بل خللًا هيكلياً في طريقة تعامل الإجراءات مع الأسر العابرة للحدود. وأمام هذا الأثر العميق، يبرز السؤال الأصعب: كيف يمكن حماية الضمانات القانونية الأساسية للطرف الغائب، دون أن تتحول هذه الضمانات إلى قيود تعلق حياة الأمهات والأطفال إلى أجل غير مسمى؟

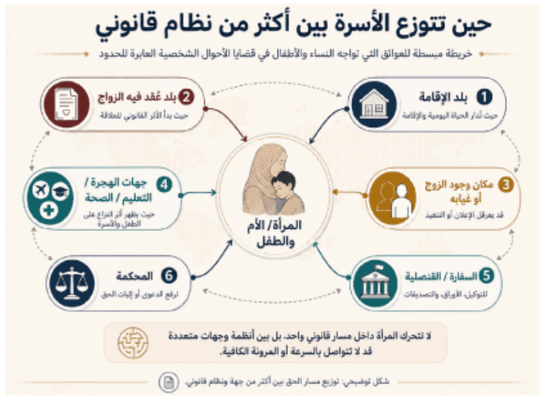

لا مرونة بلا ضمانات

أن تفكيك هذه العوائق الإجرائية لا يعني، بأي حال من الأحوال، الدعوة إلى تجاوز حقوق الطرف الآخر أو التحلل من الضمانات القانونية الأساسية. فالعدالة لا تستقيم بإهدار حق المدعى عليه في العلم بالدعوى، أو إضعاف حق الدفاع، أو فتح الباب للتحايل والادعاءات الكيدية. كما أن استقرار المراكز القانونية، ومصلحة الأطفال، والتحقق الكافي من صحة المستندات والتوكيلات والأحكام الأجنبية، تظل جميعها ركائز لا غنى عنها.

فالمطلوب ليس إلغاء الضمانات، بل إعادة تصميمها. فتسهيل الإعلان القضائي، على سبيل المثال، يتطلب التحقق من بذل جهد حقيقي للوصول إلى الطرف الآخر قبل اعتماد وسائل بديلة. وتدقيق الأحكام العابرة للحدود إجراء ضروري، لكنه يجب ألا يتحول إلى مسار جديد يبدأ من الصفر ليخلق انقسامًا قانونيًا يعيد المرأة إلى المربع الأول. وبالمثل، فإن إخطار الطرف الآخر في مسائل الأطفال، وإتاحة التوكيلات عن بُعد مع وسائل تحقق تمنع التزوير، هي ضوابط مشروعة؛ غير أنها لا ينبغي أن تتحول إلى أدوات للابتزاز متى كان الطرف الآخر غائبًا، أو مجهول المكان، أو يتعمد استخدام موقعه الجغرافي لتعطيل الحقوق.

إن التوازن الحقوقي الدقيق يفرض علينا إدراك قاعدة أساسية: إن حماية حق الغائب في الإعلان لا يصح أن تُترجم إلى وأد حق الحاضر في الحياة والمضي قدمًا. ومن هنا، لا يكون الإصلاح المطلوب في التخلي عن الضمانات، بل في بناء مرونة إجرائية قادرة على حمايتها وحماية الحق في الوقت نفسه.

كيف نجعل الحق قابلاً للوصول؟

الإصلاح لا يعني التضحية بالضمانات، بل جعلها قابلة للعمل في واقع العائلات العابرة للحدود. فالعدالة لا تُحمى بتجميد الإجراءات، بل بتطوير ضمانات قادرة على حماية الطرفين في واقع متغير. يبدأ ذلك بمرونة الإعلان القضائي؛ فتعذره بالطرق التقليدية لا ينبغي أن يوقف الدعوى إلى أجل غير معلوم. يمكن اعتماد وسائل إعلان رقمية أو بديلة، تصدر بأمر قضائي وبعد إثبات بذل جهد حقيقي للوصول إلى الطرف الآخر، بما يحفظ حقه في العلم والدفاع. وبالمثل، حين يصبح الحضور الشخصي أو التوكيل مستحيلًا بسبب اللجوء أو غياب الأوراق الثبوتية، يجب توفير بدائل آمنة، كالجلسات عن بُعد، والتوكيلات الإلكترونية أو القنصلية المرنة، مع مسارات تحقق تمنع التزوير دون إجبار الطرف الأضعف على تحمّل ما يتجاوز قدرته الواقعية.

علاوة على ذلك، يجب إدراك أن الاعتراف بالحكم ليس مسألة إدارية لاحقة، بل جزء من الحق نفسه.

فلا قيمة كاملة لحكم طلاق أو حضانة في دولة إن لم يُنتج أثره في الدولة التي تحتاج المرأة أو الطفل إلى إثباته أمامها. ويتطلب ذلك مسارات أوضح وأسرع للاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها، مع التدقيق اللازم الذي يحفظ استقرار المراكز القانونية. ولأن هذه التعقيدات غالبًا ما تتجاوز قدرة الأفراد، تبرز الحاجة إلى مساعدة قانونية متخصصة تفهم تقاطعات قضايا الأسرة والهجرة واللجوء والوثائق، وإلى قنوات تعاون قنصلي وقضائي تراعي مصلحة الأطفال الفضلى عند طول الإجراءات أو تعذر الوصول إلى أحد الأطراف.

وتعرف بعض الأنظمة القانونية بالفعل أشكالًا من الإعلان البديل والتقاضي عن بُعد. لكن قيمة هذه الآليات ليست في نقلها حرفيًا من نظام إلى آخر، بل في الفكرة التي تقوم عليها: أن تعذر الإعلان أو التوكيل أو الاعتراف بالحكم لا ينبغي أن يصبح سببًا لتعليق حياة امرأة أو طفل إلى أجل غير معلوم. فالعدالة لا تكتمل بالاعتراف النظري بالحق، بل بفتح طريق واقعي وآمن للوصول إليه.

من الحياة المعلقة إلى الحق الممكن

في النهاية، يظل السؤال الذي بدأ منه المقال قائمًا: ما قيمة الحق إذا تعذر استعماله؟ في قضايا الأحوال الشخصية، لا يكفي أن تكون هذه الحقوق منصوصًا عليها في القانون، إذا كان الوصول إليها يتطلب طريقًا لا تستطيع المرأة عبوره، أو إجراءً يفترض استقرارًا لم يعد قائمًا، أو اعترافًا بحكم لا ينتج أثره خارج الحدود التي صدر فيها. فالطلاق، والحضانة، والنفقة، والولاية، لا تتحول إلى حقوق فعلية ما لم يكن هناك طريق آمن وواقعي لاستعمالها، خصوصًا حين تتوزع حياة الأسرة بين أكثر من دولة ونظام قانوني.

الحياة المعلقة ليست قدرًا، ولا نتيجة حتمية للهجرة أو اللجوء أو تشتت الأسر، بل كثيرًا ما تكون نتيجة إجراءات لا ترى هذا الواقع بما يكفي، ويمكن تفكيكها حين نعيد النظر في الإجراءات التي تصنعها . وحين يصبح الخروج من الزواج أصعب من الدخول فيه، لا بسبب غياب الحق، بل بسبب تعقيد الطريق إليه، فإن الخلل لا يكون في النصوص وحدها، بل في تصور العدالة نفسها. فالوجود خارج الحدود لا ينبغي أن يعني البقاء خارج الحق، والعدالة لا تكتمل حين تعترف بالحق فقط، بل حين تجعل الوصول إليه ممكنًا وآمنًا لمن يحتاجه.

هل تعلم؟

حق المعرفة في مصر: دستور مفتوح وأبواب مغلقة

في 28 سبتمبر من كل عام، يفتح اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات بابًا مهمًا للسؤال عن واقع الحق في المعرفة، لا باعتباره حقًا يخص الصحفيين والباحثين وحدهم، بل باعتباره حقًا لكل مواطن في أن يعرف كيف تدار الشؤون العامة، وكيف تتخذ القرارات التي تمس حياته، وبأي بيانات ومبررات تبنى السياسات التي تطبق عليه.

جاءت هذه المناسبة لتذكير الدول بأن الوصول إلى المعلومات ليس رفاهية ولا مطلبًا نظريًا، بل شرط أساسي للشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وفي مصر تحديدًا، لا يبدو هذا اليوم مناسبة للاحتفاء بقدر ما يبدو فرصة لمراجعة فجوة مزمنة ومستمرة، فالدستور ينص بوضوح على أن المعلومات ملك للشعب، وواقع إداري وتشريعي يتعامل معها في كثير من الأحيان كأنها ملك للسلطة وحدها، لا حقًا عامًا يفترض أن يكون متاحًا ومضمونًا لكل مواطن.

المعلومات ملك للشعب بنص الدستور وفقط

نصت المادة 68 من الدستور المصري الصادر عام 2014 على أن : "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، وأن الإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن". ولم يكتفِ النص بإقرار الحق، بل ألزم الدولة بتوفير المعلومات وإتاحتها بشفافية، وقرر أن القانون يحدد عقوبة حجبها أو تقديم معلومات مغلوطة عمدًا.

نظريا يبدو النص واضحًا ومباشرًا، لكن المشكلة أن كثير من مواد الدستور تناقضها اللوايح والمراسيم، فيضطر المواطن إلى التعامل مع موظف، ونموذج طلب، وموافقة، وتصريح، وجهة قد ترفض دون أن تشرح، وإدارة قد تعتبر السؤال عن المعلومة نفسه أمرًا مريبًا، فضلا عن بيانات اعلامية مضللة، وغير دقيقة في كثير من الأحيان.

ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على إقرار الدستور، لم يصدر حتى الآن القانون المنظم لحق الحصول على المعلومات، حيث ظل هذا الاستحقاق الدستوري عالقًا بين مشروعات قوانين وتصريحات حكومية ووعود متكررة، دون أن يتحول إلى قانون نافذ يحدد بوضوح كيفية طلب المواطن المعلومة، ومتى تلتزم الجهة بالرد سواء بالقبول أو الرفض أو حتى كيف يمكن التظلم من قرار الحجب؟

في ديسمبر 2025، أعلنت الحكومة الإسراع في استكمال مشروع قانون لتنظيم تداول البيانات والمعلومات الرسمية، وحتى أبريل 2026 صرح وزير الدولة للإعلام بأن لدى الحكومة نية لإصدار القانون، غير أن النوايا، مهما كانت معلنة، لا تصنع حقًا يمارسه المواطن. فالحق لا يعيش بالتصريحات، بل بقانون واضح وإجراءات ملزمة ومؤسسات تعرف أن الأصل هو الإتاحة، لا المنع.

الحصول على المعلومات في مصر.. مهمة شاقة

غياب القانون لا يعني فقط نقصًا تشريعيًا، بل يعني معاناة يومية لكل من يحتاج إلى معلومة سواء كان صحفي، باحث، طالب دراسات عليا، محام، أو مواطن يريد أن يفهم قرارًا يمس حياته.

ففي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لا يقف الأمر دائمًا عند نشر البيانات العامة أو تحميل الجداول المتاحة على الموقع، إذ أن كثير من الباحثين الذين يحتاجون إلى بيانات تفصيلية، أو يريدون إجراء دراسة ميدانية أو استطلاع رأي، يجدون أنفسهم أمام إجراءات موافقة طويلة ومعقدة، وقد يطلب منهم تقديم خطابات رسمية وتفاصيل عن موضوع البحث والجهة التابعين لها، وفي بعض الحالات يجري التعامل مع الأمر باعتباره مسألة تحتاج إلى موافقات أمنية لا مجرد طلب علمي أو بحثي، ربما يتسبب في الاشتباه بالشخص، أو ينتهي بإلقاء القبض عليه.

الأمر نفسه يظهر بوضوح في دار الكتب والوثائق القومية. فالمفترض أن تكون الوثائق التاريخية ذاكرة عامةً للمجتمع، لا مخزنًا مغلقًا لا يدخله إلا من يحصل على تصريح، ومع ذلك، يواجه كثير من الباحثين صعوبات في الاطلاع على الوثائق، تبدأ من غموض الفهارس والإجراءات، ولا تنتهي عند اشتراط خطابات جامعية أو تصاريح أمنية أو انتظار طويل دون رد واضح.

في بعض الأحيان لا يعرف الباحث أصلًا ما هي الوثائق الموجودة حتى يطلبها، ثم يطلب منه أن يحدد بدقة ما يريد الاطلاع عليه. هكذا يتحول الحق في المعرفة إلى دائرة مغلقة حيث لا يمكنك أن تطلب الوثيقة لأنك لا تعرف أنها موجودة، ولا يمكنك أن تعرف أنها موجودة لأنك لا تعرف أنها موجودة، ولا يمكنك أن

غياب الشفافية في القرارات اليومية

لا تظهر أزمة غياب المعلومات فقط في ملفات الصحافة والبحث والأرشيف، إذ تظهر أيضًا في القرارات الحكومية التي تمس حياة الناس مباشرة، فكثيرًا ما يصدر قرار أو يتغير إجراء عام دون نشر تقرير واضح يشرح أسبابه، أو يوضح تكلفته، أو يبين البدائل التي درستها الحكومة، أو يحدد من سيتأثر به وكيف.

ومع كل موجة شائعات أو وثائق متداولة، تخرج الحكومة للنفي أو التوضيح، لكن دون أن يكون هناك تقرير عام ومنتظم يشرح للناس حجم الأزمة، وخطة التعامل معها، والبيانات التي بنيت عليها القرارات.

الأمر يتكرر في ملفات حيوية وهامة مثل رفع أسعار الوقود والكهرباء، رسوم الخدمات، قرارات التصالح في مخالفات البناء، إزالة بعض المناطق أو نقل السكان، ومشاريع وصفت بالقومية مثل مشروع تبطين الترع الذي لم يحقق فعاليته، وسعت الحكومة لتقييمه بعد عامين من بدأ العمل فيه بدلا من دراسته بشكل مسبق، او حتى مدينة الأثاث في دمياط التي وصفت بدورها بالمشروع الضخم والمؤثر ثم اعترفت الدولة بعدم جدوى المشروع وخسارته خسارة فادحة.

في كل مرة، يجد المواطن نفسه أمام قرار جاهز، لا أمام سياسة مشروحة. يسمع النتيجة، لكنه لا يرى الحسابات، فيعرف أن شيئًا سيتغير في حياته، لكنه لا يعرف لماذا اختير هذا الحل تحديدًا، ولا لماذا الآن، ولا ما أثره المتوقع، ولا كيف يمكن مساءلة الجهة التي اتخذته.

هنا تصبح الشفافية مسألة معيشية، لا شعارًا حقوقيًا، فغياب المعلومات يفتح الباب للشائعات، ويضعف الثقة العامة، ويجعل أي قرار حكومي قابلًا للتأويل والخوف والمبالغة. ولو كانت البيانات منشورة بوضوح، ولو كانت التقارير الداعمة للقرارات متاحة، لما احتاج المواطن إلى التخمين، ولا الصحفي إلى التسريب، ولا الباحث إلى الدوران في ممرات البيروقراطية بحثًا عن معلومة يفترض أنها عامة.

صورة تعبيرية لحق الانتفاع بالمعلومات - المصدر : أرشيف صحفي

ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على إقرار الدستور، لم يصدر حتى الآن القانون المنظّم لحق الحصول على المعلومات، حيث ظل هذا الاستحقاق الدستوري عالقًا بين مشروعات قوانين وتصريحات حكومية ووعود متكررة، دون أن يتحول إلى قانون نافذ يحدد بوضوح كيفية طلب المواطن المعلومة، ومتى تلتزم الجهة بالرد سواء بالقبول أو الرفض أو حتى كيف يمكن التظلم من قرار الحجب؟

أكثر من 100 دولة تسبق مصر في تشريع هذا الحق

أقرت دول عديدة حول العالم قوانين تكفل حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات العامة، وتعد السويد من أقدم النماذج في هذا المجال منذ القرن الثامن عشر، بينما كان الأردن أول دولة عربية تصدر قانونًا لحق الحصول على المعلومات عام 2007، ثم ظهرت تجارب عربية أخرى بدرجات متفاوتة من القوة والفعالية.

أما مصر، ورغم النص الدستوري الواضح، فلا تزال بلا قانون ينظم هذا الحق.. وهنا تظهر المفارقة الدستور يعلن أن المعلومات ملك للشعب، بينما الواقع العملي لا يزال يتعامل معها في كثير من الأحيان باعتبارها ملفًا داخليًا داخل الجهاز الإداري.

وحين لا يوجد قانون واضح لحرية تداول المعلومات، تصبح العلاقة بين المواطن والجهة الإدارية محكومة بالتقدير الفردي لا بالحق والواجب. قد يطلب صحفي بيانات عامة فلا يحصل عليها. وقد يحتاج الباحث إلى إحصاءات رسمية فيصطدم بتأخير أو رفض غير مسبب، وقد يحاول مواطن الوصول إلى معلومات عن الصحة أو البيئة أو الموازنة أو الخدمات في منطقته، فلا يجد إلا بيانات عامة أو ناقصة أو قديمة.

الأخطر أن غياب القانون يخلق بيئة يمكن فيها استخدام قوانين أخرى، مثل مكافحة الإرهاب أو الجرائم الإلكترونية أو تنظيم الإعلام، لملاحقة من ينشرون معلومات لا تصدر عن القنوات الرسمية، وهكذا تنقلب المعادلة فبدلًا من مساءلة من يحجب المعلومات، يصبح الخطر واقعًا على من يحاول الوصول إليها أو نشرها.

الحق في المعلومات كشرط للتنمية

يعد الحق في الحصول على المعلومات ليس مطلبًا يخص الصحفيين وحدهم، ولا رفاهية قانونية يمكن تأجيلها، إذ يعتبر شرط أساسي لبناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، ووسيلة لمكافحة الفساد، وأداة لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار.

لا يمكن للمواطن أن يناقش الموازنة العامة دون بيانات، ولا يمكن للمجتمع أن يراقب السياسات الصحية أو التعليمية أو البيئية دون معلومات دقيقة، ولا يمكن للصحافة أن تؤدي دورها الرقابي إذا ظلت المصادر الرسمية مغلقة أو انتقائية.

فالمعلومة هنا ليست مجرد وثيقة بل هي قدرة على الفهم، وعلى السؤال، وعلى المحاسبة، وعلى المشاركة.

في الواقع لم تبدأ أزمة تداول المعلومات في مصر اليوم، فالتعامل مع البيانات والوثائق باعتبارها شأنًا داخليًا للدولة له جذور قديمة في القوانين واللوائح المنظمة لإنتاج المعلومات وحفظها.

فقانون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لائحة المحفوظات الحكومية، والقواعد المنظمة لدار الوثائق، وغيرها من الأطر القانونية والإدارية، عكست لفترات طويلة تصورًا يرى أن المعلومات تدار من أعلى، وأن المواطن ينتظر ما تقرر الدولة نشره، لا ما يملك حقًا أصيلًا في طلبه، حيث إن النص الدستوري وحده لا يكفي إذا بقيت القوانين القديمة والثقافة المؤسسية القديمة تعمل بمنطق السرية أولًا، والإتاحة عند الضرورة.

ختاما.. بعد أكثر من عقد على إقرار دستور ينص صراحة على أن المعلومات ملك للشعب، لا يزال المواطن المصري يواجه أبوابًا مغلقة حين يحاول ممارسة هذا الحق. النص الدستوري موجود، وإن كان الاجتهاد القضائي حاول في بعض المواضع أن يفتح الطريق، كما ان التجارب الدولية والعربية تقدم نماذج يمكن الاستفادة منها، لكن الغائب حتى الآن هو قانون واضح وإرادة حقيقية لتحويل الحق إلى ممارسة يومية.

وفي اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات، أصبح من الضروري وجود قانون يتوافق مع المعايير القانونية الدولية، يضمن حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ويضع حدودًا ضيقة ومحددة للسرية، ويوفر آليات تظلم فعالة، ويمنع استخدام البيروقراطية أو الاعتبارات الأمنية الفضفاضة لتفريغ الحق من مضمونه.

فالمعلومة ليست منحة من الدولة، المعلومة حق. وحين يحرم الناس من حقهم في المعرفة، يحرمون بالضرورة من حقهم في المشاركة والمساءلة.

> لا تظهر أزمة غياب المعلومات فقط في ملفات الصحافة والبحث والأرشيف، إذ تظهر أيضًا في القرارات الحكومية التي تمس حياة الناس مباشرة، فكثيرًا ما يصدر قرار أو يتغير إجراء عام دون نشر تقرير واضح يشرح أسبابه، أو يوضح تكلفته، أو يبين البدائل التي درستها الحكومة، أو يحدد من سيتأثر به وكيف ”

محمد أبو الديار
من الدفاع عن سجناء الرأي إلى الحبس الاحتياطي

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر مخاطر متعددة نتيجة دفاعهم عن الحقوق والحريات، ولعل أبرز هذه المخاطر هو التعرض للاعتقال التعسفي والحبس لفترات طويلة بسبب ممارسة حقهم المشروع في إبداء الرأي والتعبير، وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نسلط الضوء هنا على المحامي محمد أبو الديار، الذي يقبع خلف القضبان منذ مايو 2026 بسبب مشاركته في عضوية "لجنة الدفاع عن سجناء الرأي" التي تأسست في 2025، للدفاع بشكل سلمي عن أي مواطن يتعرض للاحتجاز والملاحقة القانونية غير المبررة على خلفية ممارسته لحقه الدستوري في التعبير عن الرأي.

من هو محمد أبو الديار؟

ومحمد أبو الديار هو محامي وسياسي وُلد في مركز قلين بمحافظة كفر الشيخ، وتخرج من كلية الحقوق جامعة طنطا في عام 1999، وعمل بمهنة المحاماة، وشغل منصب أمين صندوق رابطة محامي الدقي، وقد شارك في ثورة 25 يناير 2011.

وخلال الانتخابات الرئاسية الماضية (2024) شغل أبو الديار منصب مدير حملة المرشح الرئاسي أحمد الطنطاوي، والمتحدث باسم الحملة قبل أن يتم استعباد الطنطاوي من الانتخابات ويُسجن الاثنان وآخرين من أعضاء الحملة.

ورغم سجنه لمدة سنة سابقا إلا أن أبو الديار عاد واستأنف نشاطه السياسي والحقوقي، حيث شارك في نوفمبر 2025 في تدشين رابطة الدفاع عن سجناء الرأي في مصر، والتي تُعرف باسم "اللجنة الشعبية للدفاع عن سجناء الرأي" والتي تضم عددًا من المهتمين والشخصيات العامة، للدفاع بشكل سلمي عن أي مواطن يتعرض للاحتجاز والملاحقة القانونية غير المبررة على خلفية ممارسته لحقه الدستوري في التعبير عن الرأي. وقد نظمت العديد من الفعاليات والأنشطة بهدف حث السلطات المصرية على الإفراج عن جميع سجناء الرأي.

وفي 12 مايو 2026، نظمت لجنة الدفاع عن سجناء الرأي معرض صور مفتوح للجمهور بعنوان 'السجن مش مكانهم، في مقر حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) في القاهرة، سلّط الضوء على حالات عدد من الأشخاص المحتجزين تعسفيًا، من بينهم أشرف عمر، ومروة عرفة، ومحمد عادل ويحيى حسين عبد الهادي.

جانب من معرض لجنة الدفاع عن سجناء الرأي - مصدر الصورة: صفحة اللجنة

وعلى خلفية هذا المعرض، وعقب ساعات من إصدار اللجنة بيانًا يدين اعتقال الناشط السياسي نائل حسن، وحبسه احتياطيًا في 24 مايو 2026 على ذمة التحقيقات بتهم تتعلق بآرائه على شبكة الإنترنت، توجهت قوة من الشرطة المصرية إلى منزل أبو الديار في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يوم 25 مايو 2026، حيث جرى القبض عليه. وفتح وكلاء النيابة في نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات بحقه على خلفية تهم بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"استخدام موقع إلكتروني للترويج لأنشطة إرهابية".

> خلال الانتخابات الرئاسية الماضية شغل أبو الديار منصب مدير حملة المرشح الرئاسي أحمد الطنطاوي

وجاء القبض على أبو الديار في إطار حملة أمنية طالت ثلاثة من أعضاء لجنة الدفاع عن سجناء الرأي؛ وهم المحامي أبو الديار، بالإضافة إلى المحامية بالنقض وفاء المصري، والناشطة حنان طنطاوي، اللتين جرى إطلاق سراحهما لاحق.

ووفقًا لمحاميته من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، استجوب وكلاء النيابة أبو الديار بشأن عمل لجنة الدفاع عن سجناء الرأي، والمعرض الذي نظمته ومكان انعقاده، وأسباب عمله في الحملة الانتخابية لأحمد الطنطاوي. وقدمت الشرطة، كأدلة على هذه التهم المذكورة لقطة شاشة لمحتوى نُشر على فيسبوك بشأن سجناء الرأي، وقرصًا مدمجًا يحتوي على مواد متعلقة بالصور التي عُرضت في المعرض.

جانب من معرض لجنة الدفاع عن سجناء الرأي - مصدر الصورة: صفحة اللجنة

ماذا جرى في التحقيقات؟

وحول تفاصيل التوقيف والتحقيق، قال محام المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إنه جرى القبض على "أبو الديار" في الواحدة من فجر الخميس 25 مايو 2026 وجرى اقتياده إلى مقر الأمن الوطني في مدينة السادس من أكتوبر ولم يتم التحقيق معه وظل محتجزا حتى تم اقتياده لنيابة أمن الدولة العليا التي وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر وإشاعة أخبار كاذبة واستخدام موقع بهدف الترويج لأعمال إرهابية.

وأضاف أن الأحراز كانت عبارة عن منشور على فيسبوك يخص الإفراج عن السجناء، وخلال التحقيقات عُرض عليه "سي دي" له علاقة بالصور التي تم عرضها في معرض الصور الذي نظمته لجنة الدفاع عن سجناء الرأي.

ووفق محامي المفوضية، قال أبو الديار خلال التحقيقات إنه شارك في ثورة يناير وثورة 30 يونيو، ووقع على استمارة تمرد، ثم توقف عن العمل السياسي واشتغل بالعمل الخيري والإنساني والاجتماعي، موضحا أنه أسس مؤسسة الديار الخيرية، وكان رئيس مجلس إدارة مدرسة الكرامة الإعدادية، ومقررا للجنة النقابية بالجيزة، وحينما قرر السياسي أحمد الطنطاوي خوض انتخابات الرئاسة 2024 انضم للحملة وأصبح منسقا لها.

وقال محامي المفوضية إن أبو الديار روى خلال التحقيقات أيضا - بناء على الأسئلة التي وجهت له - تفاصيل تخص دوره في حملة الطنطاوي وقضية التوكيلات وتفاصيل محاولة ترشحه لانتخابات مجلس النواب الأخيرة (2025)، والقضية التي أقامها أمام القضاء الإداري ضد استبعاده من كشوف الناخبين وم ثم حرمانه من الترشح للانتخابات.

وأشار إلى أن نيابة أمن الدولة وجهت إلى أبو الديار خلال التحقيقات أسئلة من نوعية "إيه اللي مش عاجبك في البلد وإيه اللي خلاك تنضم للحملة"، لافتا إلى أن المحامي الشاب أجاب أن أفكار الطنطاوي متسقة مع أفكاره، وشدد على أنه غير راضي على سياسة الاقتراض التي تتبعها الحكومة الحالية.

ووفق محامي المفوضية، قال أبو الديار عن مشاركته في لجنة الدفاع عن سجناء الرأي، إن اللجنة تأسست في سبتمبر من العام 2025 للمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي الذين لم يشاركوا في أي أعمال عنف أو الدعوة لها بأي شكل، مضيفا أن مؤسسي اللجنة مجموعة من الشخصيات العامة والأحزاب السياسية. ولم يُنكر أبو الديار أحد المنشورات التي تم مواجهته بها، والتي كانت تطالب بالإفراج عن سجناء الرأي.

تجديدات بالمخالفة للقانون

ويقبع أبو الديار في زنزانة بـ"مركز الإصلاح والتأهيل" العاشر من رمضان 4، ويتم تجديد حبسه احتياطيا بصفة دورية. وترى المبادرة المصرية للحقوق والحريات أن قرارات استمرار حبسه تأتي مخالفة لنص المادة 134 من قانون الإجراءات الجنائية الساري، والتي تقصر حبس المتهمين احتياطيًا على حالات محددة لا ينطبق أي منها على المحامي محمد أبو الديار، إذ أنه لم يقبض عليه "متلبسًا" بالجريمة المنسوبة إليه، إلى جانب أنه لا يخشى هروبه، إذ أن له محل إقامة وعمل معلومين، فضلًا عن كونه زوج وأب لصغار يحتاجون رعايته. وأخيرًا يسمح القانون باللجوء إلى الحبس الاحتياطي عند خشية الإضرار بمصلحة التحقيق أو توقي الإخلال الجسيم بالأمن والنظام العام، وهو ما لا ينطبق كذلك على وضع أبو الديار بأي حال.

وقبل اعتقاله كان أبو الديار يصر على استكمال نضاله السياسي من خلال محاولة بناء حزب تيار الأمل والدفع بمرشحين للانتخابات البرلمانية المقبلة، وتجاوز أزمة الانتخابات الرئاسية التي انتهت بحبسه مع الطنطاوي و21 آخرين من داعميه بعد الحكم عليهم بالحبس سنة بتهمة طباعة وتداول أوراق تخص العملية الانتخابية دون تصريح، حيث قال في حوار صحفي إن "الناس محتاجة المعارضة الحقيقية التي لا تتفق ولا تهادن. المعارضة اللي شايفة الغلط غلط

والصح صح، ما فيش حاجة اسمها لون رمادي في المواقف"، معتبرًا أن تدني نسب المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ تعكسُ رغبة المواطنين في إيجاد "معارضة حقيقية".

لكن أبو الديار فوجئ - في أكتوبر 2025 - لدى تجهيزه أوراق ترشحه على أحد المقاعد الفردية بانتخابات مجلس النواب المقبلة، عن دائرة كفر الشيخ وقلين، ومن بينها شهادة تثبت تمتعه بمباشرة حقوقه السياسية، بأن الهيئة الوطنية للانتخابات حذفت اسمه من قاعدة بيانات الناخبين على نحو يحول بينه وبين الترشح في الانتخابات أو ممارسة حقوقه السياسية. وعد أبو الديار قرار حذف اسمه من قاعدة الناخبين "مخالفًا للقانون"، وقال حينها "أنا مش ممنوع من مباشرة حقوقي السياسية بحكم المحكمة"، مؤكدًا أنه أقام دعوى قضائية مستعجلة أمام محكمة القضاء الإداري بكفر الشيخ وحددت المحكمة جلسة 8 أكتوبر لنظرها، لكن المحكمة رفضت دعوى أبو الديار حينها وأيدت حرمانه من الترشح للانتخابات.

ليست المرة الأولى

وكان أبو الديار قد عوقب في فبراير 2024 بالحبس لمدة سنة، حيث قضت محكمة بسجنه عام، بتهم التآمر وتحريض الآخرين على "نشر أوراق متعلقة بالعملية الانتخابية من دون تصريح". هذه التهم جاءت نتيجة دعوات وجهتهاحملةأحمدالطنطاويالانتخابيةحثتالناس على استكمال نماذج تأييد الترشيح عبر الإنترنت، بعدما واجه مؤيدوه عراقيل وتعرضوا للترهيب عند محاولتهم تسجيل النماذج في مكاتب الشهر العقاري.

وقتئذ، توجه أبو الديار لحضور محاكمته على خلفية اتهامات لم يُحقق معه فيها قط. وفي17ديسمبر2024،قضتمحكمةنقضالجنح، بتأييد الحكم الصادر على كل من الطنطاوي وأبو الديار، بالحبس سنة مع الشغل لإدانتهم في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"التوكيلات الشعبية"، ليصبح الحكم في هذه القضية باتًا وغير قابل للطعن. وقضى كامل الحكم الصادر عليه.

أبو الديار وطنطاوي خلال انتخابات 2024 - مصدر الصورة: حملة أحمد الطنطاوي

مطالب حقوقية بالإفراج عن أبو الديار

ومع إعادة اعتقاله، طالبت عدة منظمات حقوقية بالإفراج الفوري عن أبو الديار دون قيد أو شرط،ومنها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، التي أدانت القبض على وفاء المصري. والدكتورة حنان الطنطاوي، ومحمد أبو الديار وطريقة القبض عليهم، معربة عن تضامنها معهم والمطالبة بإخلاء سبيلهم بعد انتهاء التحقيق معهم. وكذلك المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، التي طالبت النائب العام المستشار محمد شوقي بالإفراج الفوري عن المحامي محمد أبو الديار وإسقاط كافة الاتهامات الموجهة إليه، إذ أنه لم يرتكب أي جريمة، يعاقب عليها القانون أو الدستور الذي يحظر الانتقاص من حقوق المواطنين الدستورية ومنها الحق في التعبير عن الرأي.

وفي 5 يونيو 2026، قالت منظمة العفو الدولية، إنه يجب على السلطات المصرية الإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن محمد أبو الديار.

وطالبت مؤسسة دعم القانون والديمقراطية مطالبتها للسلطات المصرية، بضرورة وقف الاستهداف الممنهج لحرية التعبير، وإطلاق سراح كافة سجناء الرأي والضمير وبينهم أبو الديار، وإسقاط الاتهامات الملفقة الموجهة إليهم.

وعن واقعة القبض على أبو الديار، قالت رابطة أسر المعتقلين - في بيان لها - إن هذه الواقعة تمثل مؤشرًا بالغ الخطورة على أوضاع العدالة وسيادة القانون في مصر، لافتة إلى أنها "تطرح تساؤلًا جوهريًا: إذا كان المحامي الذي يدافع عن الحقوق معرضًا للحبس بسبب عمله، فمن الذي سيدافع عن حق المواطنين في العدالة؟"، معتبرة أن سياسة الملاحقة في مصر لم تعد تستهدف أصحاب الرأي وحدهم، وإنما امتدت لتشمل كل من يقدم لهم الدعم القانوني أو الحقوقي أو الإنساني، بما يحول ممارسة المحاماة والحقوق إلى مخاطرة قد تنتهي بصاحبها داخل الزنازين.

وحملت رابطة أسر المعتقلين، السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن استمرار هذا النهج الذي يقوض استقلال مهنة المحاماة، ويبعث برسالة تخويف إلى كل محامٍ يسعى للقيام بواجبه المهني، في مخالفة صريحة للدستور المصري، ولمبادئ استقلال المحاماة، وللمواثيق الدولية التي تكفل حق الدفاع والمحاكمة العادلة. وشددت على أن استمرار احتجاز محمد أبو الديار لا يمثل قضية فردية تخص محاميًا بعينه، بل يعكس واقعًا أصبحت فيه المطالبة بالحقوق والدفاع عن المظلومين سببًا للملاحقة والحرمان من الحرية.

> رغم سجنه لمدة سنة سابقا إلا أن أبو الديار عاد واستأنف نشاطه الحقوقي وشارك في تدشين رابطة الدفاع عن سجناء الرأي في مصر

وأكدت الرابطة - في بيانها - أن احترام سيادة القانون لا يتحقق بحبس المدافعين عنه، وأن العدالة لا تستقيم إذا تحول من يدافع عنها إلى متهم، ومن يطالب بتطبيق القانون إلى سجين، وطالبت بالإفراج الفوري عن المحامي محمد أبو الديار، وضمان حق جميع المحامين في أداء رسالتهم بحرية واستقلال، ووقف استهداف المدافعين عن الحقوق والحريات، باعتبار ذلك التزامًا قانونيًا ودستوريًا، وليس منحة من أي سلطة.

وتجدد نيابة أمن الدولة العليا حبس أبو الديار رغم تمسك الدفاع للمرة تلو الأخرى بذات الدفوع القانونية، وتمسكه هو أيضا بإنكار جميع الاتهامات المنسوبة إليه، مؤكدا أنه لم يرتكب أي فعل يشكل جريمة وأنه لم يواجه بأي دليل يثبت صحة هذه الاتهامات، وفق ما أفادت صفحة لجنة الدفاع عن سجناء الرأي. ويؤكد أبو الديار، إن الحبس الاحتياطي هو إجراء استثنائي وليس عقوبة ولا يجوز أن يتحول إلى وسيلة للعقاب في غياب ما يراه أدلة كافية تبرر استمرار سلب حرية المتهم، خاصة مع تمسكه ببراءته منذ اليوم الأول.

يذكر أن "المدافعون عن حقوق الإنسان" عبارة تستخدم لوصف الأشخاص الذين يعملون منفردين أو بالاشتراك مع آخرين من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة سلمية والتخلص بفعالية من جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب والأفراد. ويتم التعرف على المدافعين عن حقوق الإنسان في المقام الأول من خلال ما يفعلون؛ وأفضل تفسير لهذه العبارة هو في وصف الأعمال التي يؤدونها وبعض السياقات التي يعملون ضمنها، وأهمها؛ ضمان تمتع الجميع بكافة حقوق الإنسان، كفالة حَقوق الإنسان في كل مكان، جمع ونشر المعلومات بشأن الانتهاكات، ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ماذا تعرف عن "بيت الذاكرة" في غامبيا

متحف يحفظ شهادات الضحايا ويعلم الأجيال معنى العدالة

حين رأت "فاتو تيريما جينغ" صورها معلقة على جدران "بيت الذاكرة" في العاصمة الغامبية بانجول، شعرت للمرة الأولى بأن قصتها لم تعد مجرد ذكرى مؤلمة تحتفظ بها أسرتها، بل جزء من ذاكرة عامه تحفظ شهادات ضحايا الانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال حكم الديكتاتور يحيى جامع، الرئيس السابق للبلاد.

ويمثل "بيت الذاكرة" أول مركز للحفظ والذاكرة في غامبيا، إذ يجمع بين التوثيق والتثقيف والدفاع عن الحق في معرفة الحقيقة، وذلك من خلال معارض وشهادات ومقتنيات تروي فصولا من تاريخ الانتهاكات التي شهدتها البلاد، وتسعى إلى منع تكرارها مستقبلا.

ولا يُعد "بيت الذاكرة" مجرد متحف أو مركز للمعارض بل مساحة تجمع بين التوثيق والعدالة والذاكر، حيث أُنشئ المركز بهدف توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإبقاء قصص الضحايا حاضرة في الوعي العام، وفقا لموقع "BBC"

وتعرّف الشبكة الأفريقية المناهضة لعمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري (ANEKED) بيت الذاكرة باعتباره مركزا تذكاريا يحتضن معرضا دائما يحمل اسم "واجب التذكر - The Duty to Remember"، إلى جانب معارض مؤقتة تنظمها منظمات وأفراد يشاركون في مسار العدالة الانتقالية في غامبيا، وتهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز الحوار حول حقوق الإنسان والعدالة، خصوصا بين الشباب والطلاب، وفقا لـ"ANEKED"، مُطلقة المشروع.

توثيق الماضي من أجل المستقبل

يستند المعرض الدائم "واجب التذكر" إلى قوة السرد البصري في توثيق مرحلة العدالة الانتقالية في غامبيا. وتسعى المبادرة إلى الإسهام في ترسيخ حق المجتمع في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي والظروف التي أدت إليها، كما تهدف إلى توعية الأجيال الجديدة بما جرى لمنع تكراره مستقبلا تحت شعار "لن يتكرر أبدا". وفقا لموقع المنظمة.

ولا يقتصر دور المعرض على عرض الصور والوثائق، بل يمنح الضحايا والناجين مساحة للتعبير عن تجاربهم بأنفسهم، بما يساعد على كسر الصور النمطية التي قد تُرسم عنهم/ن أو اختزالهم/ن في أرقام وإحصاءات. وفقا لموقع المنظمة.

ويضم "بيت الذاكرة" صورا فوتوغرافية ومقتنيات شخصية، من بينها بطاقات هوية وملابس تعود لأشخاص يُعتقد أنهم تعرضوا للقتل خارج نطاق القانون أو للاختفاء القسري خلال فترة حكم يحيى جامع، الذي حكم غامبيا بين عامي 1994 و2016 وسط مزاعم واسعة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. بحسب "BBC".

طلاب مدرسة يزورون "بيت الذاكرة" - مصدر الصورة: صفحة منظمة "ANEKED"

من مأساة شخصية إلى مشروع للذاكرة

تقف وراء هذه المبادرة الناشطة الحقوقية وصانعة الأفلام نانا-جو نداو، التي تحولت تجربتها الشخصية إلى دافع للعمل الحقوقي. ففي عام 2013 اختفى والدها سول نداو - وهو رجل أعمال بارز ومعارض لجامع - خلال رحلة قام بها إلى السنغال، واختفى معه كذلك السياسي السابق ماهاوا تشام الذي كان برفقته. وفي عام 2019، اعترف أحد أعضاء جماعة "جانغلارز" شبه العسكرية التي كانت تتلقى أوامرها مباشرة من جامع أمام لجنة تحقق في مزاعم الانتهاكات التي ارتكبها نظام الرئيس السابق بأنه دفن جثمان نداو في مزرعة الكاجو التي يمتلكها جامع في غامبيا.

وطبقا لشهادة عضو الجماعة هذا، ويدعى عمر جالو، فإن نداو اختُطف من السنغال وقتل بأوامر الرئيس السابق.

وتقول "ANEKED" إن نانا-جو نداو أسست المنظمة بعد حملة طالبت بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بهدف ضمان ألا يُجبر الضحايا أو أسرهم على الصمت مجددا.

وتؤكد المنظمة أن اهتمامها يركز بصورة خاصة على النساء الناجيات، اللواتي غالبا ما يتحملن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القانون، رغم أن أصواتهن تبقى أقل حضورا في النقاش العام.

> لا يُعد "بيت الذاكرة" مجرد متحف أو مركز للمعارض بل مساحة تجمع بين التوثيق والعدالة والذاكرة

نانا-جو نداو - المصدر: موقع منظمة "ANEKED"

التعليم في مواجهة النسيان

ونشاط "بيت الذاكرة" غير قاصر على التوثيق بل يمتد إلى التعليم والتوعية، فقد أصبح المركز ضمن المواقع التي توافق وزارة التعليم الغامبية على تنظيم زيارات مدرسية لها، بهدف تعريف الطلاب بتاريخ بلادهم وتجاربها السياسية والحقوقية. وفقا لبي بي سي.

وتعمل المؤسسة كذلك مع المدارس والمجموعات الشبابية على تنظيم برامج وورش عمل حول حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. ومن خلال هذه الأنشطة يسعى "بيت الذاكرة" إلى مواجهة ما تصفه القائمات عليه بـ"نسيان الديكتاتورية"، أي تراجع الوعي العام بما حدث خلال سنوات الحكم السابقة مع مرور الزمن، وما قد يترتب على ذلك من تكرار الأخطاء والانتهاكات ذاتها.

وزارة التعليم الغامبية تنظم زيارات مدرسية لـ "بيت الذاكرة" - مصدر الصورة: صفحة منظمة "ANEKED"

مساحة للتعافي أيضا

إلى جانب دوره التوثيقي والتعليمي، يؤدي "بيت الذاكرة" وظيفة إنسانية في غاية الأهمية؛ فبالنسبة لكثير من الضحايا يمثل المكان فرصة للحديث عن تجارب ظلوا يحتفظون بها لسنوات طويلة.

وتروي شبكة هيئة الإذاعة البريطانية "BBC" قصة فاتو، التي تعرضت أسرتها لوصم اجتماعي طويل بعد اتهام والدتها بممارسة السحر خلال حملات عُرفت باسم "مطاردة السحرة". وتقول إن رؤية صورتها ومقتنيات أسرتها معروضة داخل "بيت الذاكرة" ساعدتها على استعادة جزء من شعورها بالأمان والانتماء، ومنحتها فرصة للتحدث علنا عن تجربتها للمرة الأولى، لافتة إلى أنها لم تتوقف عن الابتسام طوال ذلك اليوم، بعدما رأت قصتها وقصص آخرين تتحول إلى جزء من ذاكرة عامة تحفظ ما جرى وتمنح الضحايا مساحة لسرد رواياتهم.

وبهذا ندرك أن "بيت الذاكرة" لا يحفظ ذاكرة الماضي و ويعزز الحوار البنّاء حول حقوق الإنسان والعدالة فحسب، بل يساهم أيضا في تضميد جراح الحاضر؛ فهو مكان يجتمع فيه التوثيق مع التعليم، والعدالة مع السرد الإنساني، ليذكر الغامبيين بأن مواجهة الانتهاكات تبدأ أحيانا من أبسط خطوة: أن تُروى القصة، وألا تُنسى.

معرض "بيت الذاكرة" الافتراضي - مصدر الصورة: لقطة شاشة "سكرين شوت" من موقع المشروع

المقتنيات الشخصية تحول الأرقام إلى قصص

وخلال زيارة أجراها محمد لطفي، المدير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، إلى "بيت الذاكرة" في العاصمة الغامبية بانجول، لفتت انتباهه المقتنيات الشخصية المعروضة لضحايا الاختفاء القسري والانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال حكم الرئيس السابق يحيى جامع.

ويقول المدير التنفيذي للمفوضية المصرية، إن أكثر ما أثّر فيه لم يكن الصور أو الوثائق وحدها، بل الأغراض التي تركها الضحايا خلفهم؛ من ملابس وصور عائلية وشهادات علمية وجوائز ومقتنيات شخصية أخرى، عُرضت إلى جوار روايات مختصرة تروي قصص أصحابها وظروف اختفائهم أو الانتهاكات التي تعرضوا لها.

ويرى لطفي أن قوة هذه المقتنيات تكمن في أنها تنقل الضحايا من خانة الأرقام والإحصاءات إلى مساحة أكثر إنسانية، إذ تُظهر أنهم أشخاص كانت لهم حياة وعائلات وأحلام ومسارات مهنية قبل أن تنقطع أخبارهم أو يجهل مصيرهم. ويضيف أن مشاهدة تلك الأغراض الشخصية ساعدته على استشعار جانب من مشاعر الأسر التي ما زالت تحتفظ بما تبقى من ذكريات أحبائها.

التعليم ضد تكرار الانتهاكات

ولم تكن المعروضات وحدها ما لفت انتباهه، إذ يشير لطفي إلى أن مشهد الزيارات المدرسية للمتحف كان من أكثر اللحظات تأثيرا خلال الزيارة. فبعد خروجه من المعرض، شاهد مجموعة من التلاميذ يجلسون حول معلمتهم العشرينية التي كانت تشرح لهم أهمية احترام حقوق الإنسان: "إذا أردت أن تكون قائدا صالحا لشعبك فيجب أن تحترم الحقوق"

ويعتبر لطفي أن هذه الزيارات تعكس أحد أهم أدوار "بيت الذاكرة"، وهو نقل دروس الماضي إلى الأجيال الجديدة التي لم تعاصر تلك الانتهاكات، بما يساعد على فهم خطورة ما جرى ويعزز الوعي بأهمية عدم تكراره مستقبلا.

الاعتراف بالماضي خطوة نحو العدالة

وبحسب المدير التنفيذي للمفوضية المصرية، فإن قيمة "بيت الذاكرة" لا تقتصر على تخليد ذكرى الضحايا، بل تمتد إلى كونه شكلا من أشكال الاعتراف الرسمي والمجتمعي بالانتهاكات التي وقعت. ويرى أن السماح بوجود هذا المزار التذكاري يعكس إقرارا بأن أخطاء جسيمة حدثت في الماضي، وأن من الضروري مواجهتها وعدم إنكارها.

ويشير لطفي إلى أن المتحف يمنح المواطنين فرصة للاطلاع على أدلة وشهادات ومقتنيات تجعل الانتهاكات أكثر وضوحا وأقرب إلى الأذهان والمشاعر، خصوصا بالنسبة لمن كانوا يسمعون عنها دون أن يدركوا حجمها أو يصدقوا وقوعها. كما يمثل، "ذاكرة حية" للضحايا وأسرهم، ورسالة رمزية قوية ترفض طمس ما جرى.

ويلفت لطفي إلى أن البعد الشخصي حاضر أيضا في المشروع، إذ إن الناشطة الحقوقية التي تدير منظمة "ANEKED" هي ابنة أحد الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري، وتُعرض صورته ومقتنياته ضمن محتويات المتحف.

محمد لطفي: المدير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات

ويؤكد أن مثل هذه المبادرات تمثل أحد أشكال جبر الضرر المعنوي للضحايا وأسرهم، إلى جانب المسارات القضائية الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.. كما تساهم في تحقيق أحد الأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية وهو ضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلا من خلال الاعتراف بها ومناقشتها والعمل على إصلاح المؤسسات والقوانين التي سمحت بحدوثها.

ويضيف لطفي أن المجتمعات التي شهدت انتهاكات جسيمة لا يتأثر بها الضحايا المباشرون وحده بل تمتد آثارها إلى المجتمع بأسره، فالمعاناة التي تطال جزء من الكل، تؤدي معاناة الكل. ومن ثم فإن مواجهة الماضي والتعامل معه قانونيا ونفسيا ومعنويا تمثل خطوة ضرورية لتجاوز تلك المرحلة وبناء مستقبل أكثر عدالة واحتراما للحقوق.

أخيرا.. يوفر"بيت الذاكرة" منصة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لإيصال قصصهم والتأثير على الطريقة التي تُصوَّر بها صورتهم في وسائل الإعلام، وينظم معرضا افتراضيا ثلاثي الأبعاد يُمكنكم/ن مطالعته أونلاين بالضغط هنا.

حملات للمناصرة

دعوات محلية ودولية للإفراج عن المخرج "عمر صلاح مرعي" مع استمرار حبسه احتياطيا

فيما لا زال المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح المحتجز رهن الحبس الاحتياطي منذ 11 مايو 2026، على خلفية اتهامات تتعلق بالتعبير عن الرأي والنشاط المرتبط بحرية الإبداع، اتسعت حملة التضامن المحلي والدولي مع المخرج الشاب وسط مطالب بالإفراج الفوري عنه، ورفض استمرار حبسه الاحتياطي بسبب تعبيره السلمي عن رأيه.

وجرى القبض على عمر في 11 مايو 2026. حينما اقتحمت قوة أمنية منزله بشكل عنيف، صاحبتها أعمال تكسير لمحتويات الشقة قبل اقتياده إلى جهة غير معلومة. وظهر المخرج الشاب يوم 16 مايو 2026 أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي قررت حبسه 15 يومًا احتياطيًا على ذمة القضية 3835 لسنة 2026 حصر أمن دولة، بتهمة نشر أخبار كاذبة داخل البلاد، على خلفية عدد من منشوراته عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من هو عمر مرعي؟

ويُعد عمر صلاح مرعي من الأسماء الشابة في السينما المستقلة المصرية، وشارك بعدد من الأفلام القصيرة في مهرجانات محلية ودولية، من بينها "بلح" و"شباك إزاز" الذي حصد جائزة أفضل فيلم قصير في مهرجان هوليوود السينمائي الدولي. كما نال عمر عن ذات الفيلم جائزة أفضل إخراج في مهرجان ديفا للأفلام القصيرة عام 2017. وأخرج عمر أيضا فيلم "سيلفي" ضمن ورشة مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية، وفاز سابقًا بجائزة أفضل سيناريو خلال مهرجان القاهرة عن فيلم "هروب جناب الكوماندا المهم".

وعلى مدار السنوات الماضية، انشغل عمر صلاح مرعي بالسينما كمساحة للأسئلة والحكي والتعبير، وكرّس عمله للدفاع عن الفن المستقل وحق صناع الأفلام في خلق مساحات حرة للنقاش والتفكير والخيال.

مخاطر صحية جسيمة

ويعاني المخرج الشاب من اضطراب في الغدة الدرقية يتطلب علاجًا يوميًا منتظمًا لتعويض فشل الغدة عن إفراز الهرمونات الضرورية لعمل الجسم بشكل طبيعي، ويؤدي حرمانه من هذا العلاج منذ 11 مايو إلى مخاطر صحية جسيمة، قد تصل إلى مضاعفات تهدّد الحياة.

كما أن عمر كان قبل القبض عليه، في مرحلة التعافي من جراحة حديثة في الرسغ، تتطلّب رعاية طبية مستمرة وعلاجًا طبيعيًا، إلا أن حرمانه من العلاج أدى إلى مضاعفات وتورّم في ذراعه اليسرى، وفقًا لمعلومات موثقة. ويُعد استمرار حرمانه من العلاج والرعاية الطبية انتهاكًا للحق في الصحة، بما يتعارض مع التزامات مصر بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما قد يرقى إلى شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المحظورة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب.

وكشف المحامي الحقوقي خالد علي، في 27 يونيو 2026، أن فريق الدفاع تقدم منذ جلسات تجديد الحبس الأولى بطلبات متكررة لعرض عمر، على استشاري عظام وتمكينه من استكمال علاجه، إلا أن هذه الطلبات لم تُنفذ حتى تاريخ تصريحاته (27 يونيو 2026). واستمر هذا الوضع لاحقا، حيث جددت لجنة الدفاع والتضامن مع المخرج الشاب في 12 يوليو المطالبة بعرض عمر على طبيب باطنة وطبيب غدد، وإجراء التحاليل الدورية اللازمة لمتابعة حالته الصحية، نظرًا لإصابته بمرض مزمن في الغدة الدرقية يتطلب متابعة منتظمة، فضلًا عن عرضه على طبيب نفسي، وشددت على أن توفير الحماية والرعاية الطبية لعمر مسؤولية لا تقبل التأجيل، لكنها أكدت - في الوقت نفسه - أن العدالة تقتضي، قبل كل شيء، إنهاء احتجازه والإفراج عنه فورًا.

وقال علي، إن المخرج عمر صلاح مرعي، قبل إلقاء القبض عليه كانت يده مكسورة ويتلقى لها علاج، وعندما تم القبض عليه وتم حبسه احتياطيا منذ يوم السبت 16 مايو 2026، على ذمة تحقيقات القضية 3835 لسنة 2026 حصر أمن الدولة، بتهمة النشر العمدي لأخبار كاذبة داخل البلاد، على خلفية عدد من منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي، ومع أول جلسة تجديد حبس طلبنا عرضه على استشاري عظام ليتلقى العلاج اللازم تحت إشراف إدارة السجن، لكن ذلك لم يحدث حتى جلسة التجديد التى كانت يوم الاثنين الموافق 22 يونيو 2026 واشتكى من تورم يديه لأنه لم يستكمل علاجه فطلبنا إجراء أشعة على اليد وعرضه على استشارى عظام، واليوم كانت زوجته تزوره فاشتكى من تصاعد الألم والورم بيديه وعدم عرضه حتى الآن على استشارى عظام أو إجراء أشعة لتلقي العلاج اللازم.

وأضاف المحامي الحقوقي: "الحقيقية إن في أغلب الحالات التى أتابعها بالسجون يتم الكشف عليها والسماح لها بتلقى العلاج كلما لزم الأمر، وكلما طلبنا ذلك، لكن لا أعرف سبب تأخر عرض عمر على استشارى عظام، وأتمنى سرعة عرضه على استشارى عظام وإجراء الأشعة وتلقى العلاج اللازم بمحبسه بالعاشر من رمضان".

حملة تضامن واسعة

ومع استمرار السلطات المصرية في احتجاز عمر، اتسعت حملة التضامن المحلي والدولي مع المخرج الشاب، حيث تجاوز عدد الموقعين على العريضة الدولية، التي أطلقتها International Coalition for Filmmakers at Risk (ICFR)، أكثر من 226 موقعًا وموقعة من مختلف أنحاء العالم، من بينهم فنانون ومخرجون ومنتجون ونقاد وأكاديميون ومدافعون عن حقوق الإنسان، إلى جانب مؤسسات ومهرجانات سينمائية دولية بارزة. وكان التحالف الدولي لدعم صُنّاع الأفلام المعرّضين للخطر (ICFR) قد أطلق في مايو الماضي عريضة دولية تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المخرج وكاتب السيناريو المصري عمر صلاح مرعي.

ويتكوّن التحالف من عدد من أبرز المؤسسات والمهرجانات السينمائية الدولية، من بينها مهرجان أمستردام الدولي للأفلام الوثائقية (IDFA)، ومهرجان روتردام السينمائي الدولي (IFFR)، والأكاديمية الأوروبية للسينما (European Film Academy)، ويعمل على دعم وحماية صُنّاع الأفلام المعرّضين للملاحقة أو الاحتجاز بسبب أعمالهم أو مواقفهم الفنية. وتؤكد العريضة أن استمرار احتجاز عمر يمثل مساسًا مباشرًا بالحق في حرية التعبير، وتطالب بإنهاء احتجازه فورًا، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، وضمان حصوله على الرعاية الطبية والمعاملة الإنسانية داخل مكان احتجازه. وقد وقع على العريضة عدد من الفنانين العالميين ومنهم الممثلة وكاتبة السيناريو الحائزة على جائزة الأوسكار إيما طومسون، والمخرج والسيناريست الأمريكي أليكس جيبني، والمخرج والسيناريست البرازيلي والتر سالس، والمخرجة البولندية آنييسكا هولاند، والمخرجة الأمريكية لورا بويتراس، والمخرج الفنلندي آكي كوريسماكي، والمخرج، إلى جانب عشرات المخرجين والمنتجين والنقاد ومديري المهرجانات السينمائية والمؤسسات الثقافية البارزة حول العالم

كما انضمت إلى الدعوة للإفراج عن عمر مؤسسات ومهرجانات سينمائية وثقافية وحقوقية مرموقة، من بينها مؤسسة الدعم و الديمقراطية برلين و الأكاديمية الأوروبية للسينما، والأكاديمية الألمانية للسينما، واتحاد المخرجين الأوروبيين، والجمعية الأوروبية للأفلام الوثائقية، ومنظمة فريميوز، والمهرجان الدولي للأفلام الوثائقية بأمستردام، ومهرجان روتردام السينمائي الدولي، وعدد كبير من المؤسسات والمهرجانات الدولية

وعلى الصعيد المحلي، أكدت نقابة المهن السينمائية على اهتمامها ومتابعتها لواقعة القبض المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح مرعي. وانضم المخرج والبرلماني السابق خالد يوسف إلى المطالبين بالإفراج عن المخرج الشاب،، داعيا رئيس الجمهورية إلى إصدار قرار بالإفراج عنه. كما دعا السينمائيين والفنانين والنقابات الفنية في مصر للمطالبة بالإفراج عن عمر.

تحذير واعتداء

وفي مايو الماضي أيضا، أدانت 18 منظمة حقوقية استمرار احتجاز المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح مرعي، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه، مع إسقاط جميع التهم الموجهة إليه، وتمكينه من العلاج.

وحذّرت المنظمات من التدهور الخطير في حالته الصحية بسبب حرمانه من العلاج منذ 11 مايو 2026، رغم إصابته باضطراب في الغدة الدرقية وحاجته إلى رعاية طبية منتظمة بعد جراحة حديثة، مشددة على أن حرمانه من العلاج، إلى جانب منعه من التواصل مع أسرته ومحاميه، يمثل انتهاكًا جسيمًا لحقوقه الأساسية، وقد يرقى إلى معاملة قاسية أو لا إنسانية.

وأكدت المنظمات أن مرعي لم يرتكب أي جرم؛ بل واجه تهمًا جاهزة بنشر "أخبار كاذبة" لمجرد استخدامه أسلوبًا ساخرًا وطرحًا نقديًا على وسائل التواصل الاجتماعي، انتقد فيه الهيمنة على السرديات المقدَّمة في صناعة الأفلام والمسلسلات والوضع العام في مصر. هذه القضية ليست معزولة، بل تأتي في سياق أوسع من التضييق المتصاعد على حرية التعبير والإبداع، واستهداف الفنانين والمبدعين عبر اتهامات فضفاضة.

وجددت المنظمات دعوتها إلى:
- الإفراج العاجل وغير المشروط عن المخرج عمر صلاح مرعي، وإسقاط التهمة الملفقة الموجهة له.
- تمكينه فورياً من الحصول على العلاج والرعاية الطبية اللازمة لحالته.
- محاسبة المسئولين عن القبض عليه وإخفائه قسرياً لأيام بالمخالفة للقانون.
- وقف الاستهداف الممنهج لحرية التعبير وحرية الإبداع.
- إطلاق سراح جميع المبدعين وأصحاب الرأي المحتجزين في السجون المصرية بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير.

وانضمت الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، كايسا أولونغرن (Kajsa Ollon-gren)، إلى دعوة مؤسسة دعم القانون والديمقراطية و17 منظمة حقوقية أخرى، مطالبةً السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح مرعي، والمحتجزين الآخرين بسبب التعبير عن آرائهم.

وفي تدوينة لها على منصة "إكس"، أكدت أولونغرن على خطورة الوضع الصحي لعمر، قائلة: "أطالب بالإفراج عن المخرج وكاتب السيناريو المصري عمر صلاح مرعي وآخرين محتجزين بسبب التعبير عن آرائهم. كما أحث السلطات المصرية على ضمان حصوله على أدويته المنقذة للحياة، والتي حُرم منها منذ 11 مايو."

وفي 11 يوليو 2026، تلقت لجنة الدفاع والتضامن مع المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح مرعي رسالة عاجلة من أسرته، تفيد بتعرضه لاعتداء داخل محبسه من أحد المحتجزين معه في الزنزانة، والذي يحمل أفكارًا متطرفة وعدائية تجاه الفن والفنانين. وطالبت اللجنة - في بيان لها - إدارة السجن بالتدخل الفوري لضمان سلامة عمر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته من أي اعتداء جديد، كما حملتا المسؤولية الكاملة عن سلامته الجسدية والنفسية، وعن أي ضرر قد يلحق به داخل محبسه في سجن العاشر تأهيل 6.

طلب تدخل المجلس القومي لحقوق الانسان

وتقدمت لجنة الدفاع والتضامن مع المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح مرعي في 25 يوليو 2026، بطلب رسمي إلى السيد محمد أنور عصمت السادات، نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، لعقد لقاء مع وفد من اللجنة، لعرض تطورات قضية عمر مرعي، وما ارتبط بها من مستجدات قانونية وحقوقية وصحية، وطلب تدخل المجلس في إطار اختصاصاته القانونية. وتعتزم اللجنة خلال اللقاء عرض الملف الصحي الكامل لعمر مرعي، وستسلم اللجنة للمجلس شكوى تفصيلية مدعومة بالتقارير الطبية والمستندات ذات الصلة.

ويأتي هذا الطلب في أعقاب تجديد اعتماد المجلس القومي لحقوق الإنسان بالفئة (A) وفقًا لمبادئ باريس، خلال اجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف، وهو الاعتماد الذي يعكس المكانة التي تتمتع بها المؤسسات الوطنية المستقلة، ويؤكد مسؤوليتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومتابعة أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم، والتعامل الجاد مع الشكاوى المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية

وتؤكد اللجنة أن حماية حقوق الإنسان لا تُقاس بالاعتماد الدولي وحده، وإنما بما ينعكس على أرض الواقع من مواقف وإجراءات تعزز سيادة القانون وتحمي الحقوق والحريات. ومن ثم، فإنها تأمل أن يكون المجلس القومي لحقوق الإنسان شريكًا فاعلًا في معالجة قضايا الحبس على خلفية الرأي والتعبير، وأن يسهم، في حدود اختصاصاته، في إنهاء الانتهاكات المرتبطة بها، والعمل على الإفراج عن المحبوسين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في التعبير.

الحرية لعمر مرعي

ودعت لجنة الدفاع والتضامن مع المخرج وكاتب السيناريو عمر مرعي، في يوليو 2026 الفنانين وصناع السينما والكتاب والصحفيين والأكاديميين والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، داخل مصر وخارجها، إلى التوقيع على بيان تضامني مع المخرج الشاب، يطالب بالإفراج الفوري عنه، ورفض استمرار حبسه الاحتياطي بسبب تعبيره السلمي عن رأيه.

وقال البيان الذي وقع عليه عشرات المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية والأفراد، إن عمر لا يزال رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية رقم 3835 لسنة 2026 حصر أمن دولة، وقد جُدد حبسه أربع مرات متتالية - وقت صدور البيان -، على خلفية اتهامه بنشر أخبار كاذبة. ويثير استمرار حبسه في ظل هذا الاتهام، وفي سياق هذه القضية، تساؤلات قانونية وحقوقية بشأن استخدام نصوص قانونية في ملاحقة التعبير السلمي عن الرأي، ومدى اتساق ذلك مع الحماية التي يكفلها الدستور المصري لحرية الرأي والتعبير، فضلًا عن المخاوف المتزايدة من التوسع في استخدام الحبس الاحتياطي في قضايا تتعلق بالتعبير السلمي.

ووفق البيان، لا تمس هذه القضية عمر صلاح مرعي وحده، بل تمس حق الفنانين والكتاب وصناع الأفلام في التعبير عن آرائهم دون خوف من الملاحقة أو الحبس، كما تمس حق المجتمع في وجود فن حر قادر على طرح الأسئلة ومناقشة الواقع. فلا يمكن الحديث عن دعم الثقافة أو القوة الناعمة المصرية، بينما يواجه الفنانون والمبدعون خطر الملاحقة بسبب آرائهم أو أعمالهم الإبداعية.

وأكدت لجنة الدفاع والتضامن مع المخرج وكاتب السيناريو عمر صلاح مرعي تضامنها الكامل معه، وتطالب بالإفراج الفوري عنه، وإنهاء استمرار حبسه الاحتياطي، وضمان حصوله على الرعاية الطبية اللازمة، واحترام حقوقه القانونية والدستورية، وشددت على أن حماية حرية المبدعين والمبدعات هي حماية لحق المجتمع بأسره في الفن والفكر وحرية التعبير.

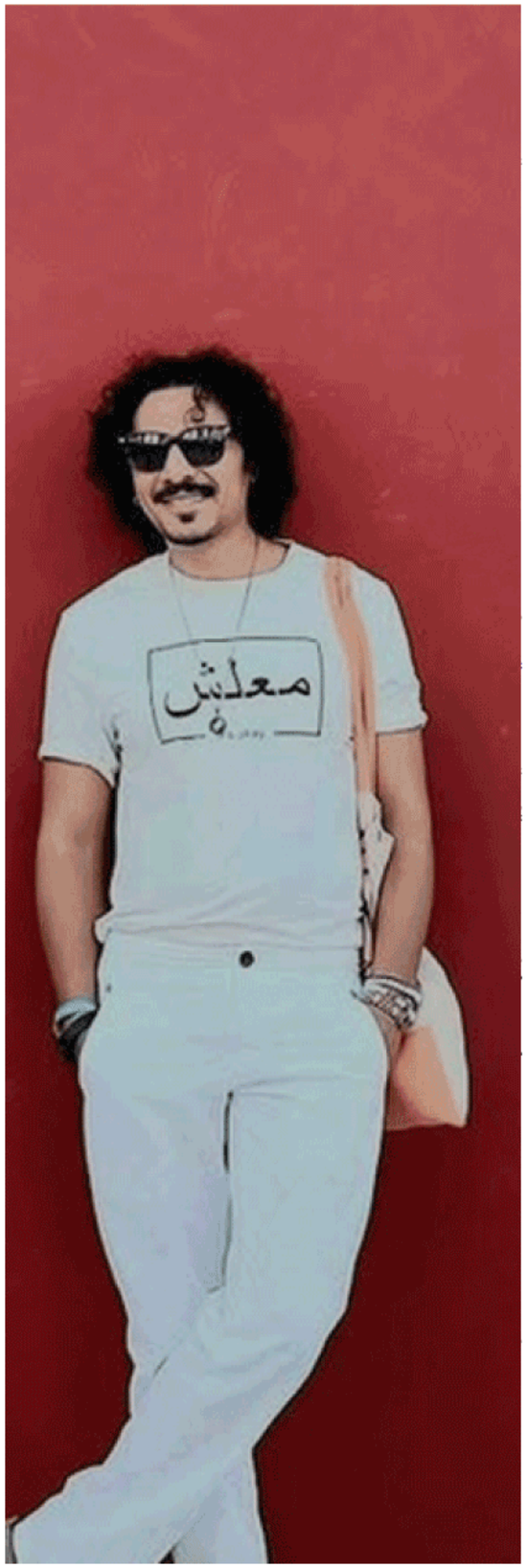

يذكر أن استمرار حبس عمر بسبب آرائه وتعبيره السلمي - وفق منظمات حقوقية - لا يمثل فقط انتهاكًا لحقه في الحرية والأمان الشخصي، بل يبعث برسالة مقلقة إلى الفنانين والكتاب وصناع السينما مفادها أن التعبير الحر والنقد وقد يتحولون إلى سبب للملاحقة والحبس، بما يهدد مناخ الإبداع ويقوض المساحة المتاحة للعمل الثقافي والفني

كما يثير ذلك قلقًا متزايدًا لدى المهرجانات الدولية وصناع السينما والمؤسسات الثقافية حول مستقبل حرية الإبداع في مصر، وإمكانية عمل الفنانين والكتاب وصناع الأفلام في مناخ آمن لا يهددهم بالملاحقة أو الحبس بسبب آرائهم أو أعمالهم الفنية.

وتجدد أسرة عمر صلاح مرعي مطالبتها بالإفراج الفوري عنه، وإسقاط جميع الاتهامات الموجهة إليه، وضمان حصوله الكامل على الرعاية الطبية اللازمة دون تأخير أو تعنت. وتقول "نورا السيد"، زوجة عمر، إن حبس صناع السينما والفنانين بسبب رأي ليس عقابًا لفرد، بل مصادرة لحق المجتمع في أن يرى نفسه؛ فالسلطة التي تخشى السينما لا تخشى الكاميرا، وإنما تخشى الوعي الذي تصنعه الصورة، والأسئلة التي يطرحها الفن، والخيال الذي يصعب إخضاعه.

وأكدت "نورا" أن عمر صلاح مرعي ليس استثناءً، بل هو وجه من وجوه معركة أوسع حول من يملك الحق في رواية الحكاية ومن يملك إنتاج المعنى ومن يملك رسم صورة المجتمع لنفسه، فحين يُحاصر الفن لا يُستهدف المبدعون وحدهم، بل يُستهدف المجال العام كله، لأن السيطرة على السرد ليست أقل أهمية من السيطرة على السياسة، لذلك لا يمكن الحديث عن نهضة ثقافية أو قوة ناعمة او صناعة سينما حقيقية بينما يُعاقَب الفنانون بسبب التعبير السلمي عن آرائهم.

وشددت زوجة المخرج الشاب على أن حرية الفن ليست امتيازا للمبدعين بل شرطٌ لوجود مجتمع حر قادر على التفكير، والنقد وتخيّل مستقبل مختلف.

كما تدعو الأسرة جميع المتضامنين مع عمر إلى مواصلة رفع الصوت خلال الأيام التي تسبق جلسات تجديد حبسه، والمساهمة في نشر قضيته والتعريف بها، والتوقيع على العريضة الدولية، تأكيدًا على أن حرية التعبير والإبداع ليست جريمة، وأن الفنانين والكتاب لا ينبغي أن يواجهوا الحبس بسبب آرائهم أو أعمالهم.

من جانبها، ترى المفوضية المصرية للحقوق والحريات، أنه يجب الإفراج عن عمر صلاح مرعي فورا وبدون قيد أو شرط، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازه تعسفيا هو ممارسته لحقه في حرية التعبير ونشاطه المرتبط بحرية الإبداع. وتدعوكم "المفوضية المصرية" إلى دعم لجنة الدفاع والتضامن مع المخرج وكاتب السيناريو الشاب ومتابعة مستجدات قضيته عبر صفحة "الحرية لعمر مرعي" على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

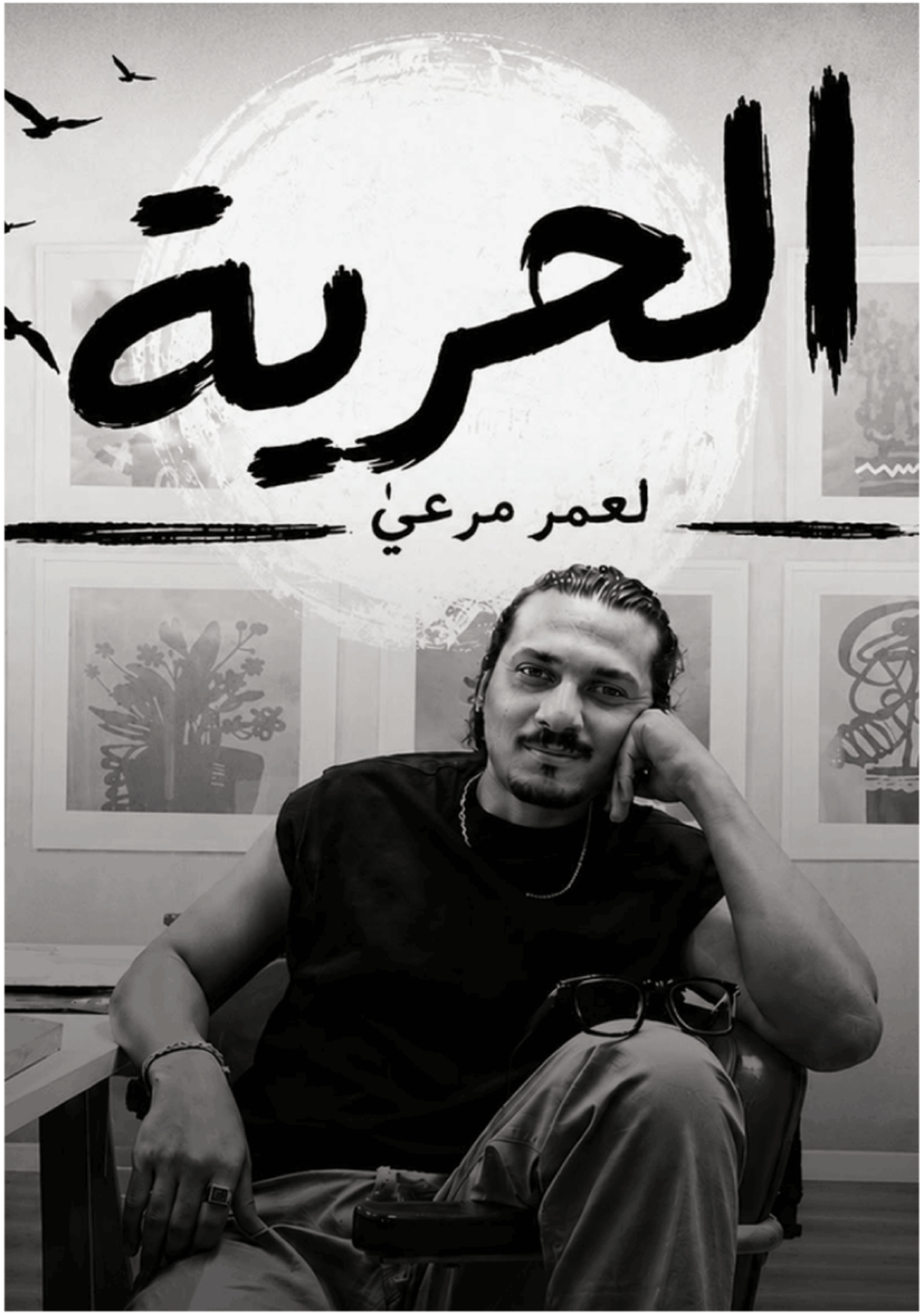

أشواجاندا..آمال وأماني

قصة قصيرة

بقلم: محمود السيرة

ها هي تبلغ اليوم عامها الأربعين..
وفي نفس اليوم تستعد لحفل زفاف ابنتها الوحيدة آمال الذي سيقام في تمام التاسعة مساءً في إحدى قاعات الاحتفالات المنتشرة على أطراف المدينة.
آمال.. تلك الابنة التي لولا أمها أماني وصمودها ومقاومتها ما وُجدت من الأساس.

تبدأ الحكاية منذ صبا الأم أماني..
عندما بلغت مبلغ الفتيات ورآها أهلها قد نمت نموًا جسديًا يفوق مثيلاتها وقريناتها من حولها، فإذا بهم يبدؤون رحلة البحث عن زوج!

كان ذلك رغم أنَّ أباها كان مدرسًا في إحدى مدارس الحي الحكومية، لكن جذوره الريفية المعقدة استطاعت التغلب على -بل وصرعت- ما اكتسبه من علم وثقافة خلال مشوار تعليمه الأكاديمي والعملي، أمها أيضًا رغم ما حصَّلت من تعليم لم تعارض الأب.
مرت أشهر قليلة حتى بدأ معرض الأزواج..

في بادئ الأمر كان الأب يشاور الفتاة ويأخذ برأيها..
وكأن عقله ما زال به خيالات من العلم..
وكأن نفسه ما زال بها طيف من البصيرة..
لكن الفتاة شأنها شأن من هن في نفس عمرها كانت تأبى أن تخوض التجربة في ذلك العمر، تلك التجربة التي رأتها بأم عينيها منذ بداية تشكل وعيها.

كانت ترى أمها تسمع من أبيها ما لا تستطيع دابة أن تسمعه من سائقها الذي يرغب أن تسير رغمًا عنها في طريق لا تريده أو تحمل ثقلًا فوق طاقتها.
هي لم تره أبدًا يضرب أمها..
لكنها كانت تلحظ بعض الكدمات على جسد أمها الضعيف.

أتى حازم..
الزوج الذي كان الشيب قد بدأ ينتشر برأسه التي بدأ الصلع يفترشها..
أتى حاملًا صندوقًا ورقيًا كبيرًا..
ناوله إياها دون أن ينطق بكلمة واحدة..
فقط رسم ابتسامة باهتة على وجهه مباعدًا ما بين شفتيه الدقيقتين.
اعتادت أماني على هذا الأداء الروتيني منه، فلم يكن هذا الصندوق سوى هدية لها في تلك المناسبة السنوية..

مرور عام آخر على وجودها في تلك الدنيا.
كل عام في مثل ذلك اليوم..
يأتي بصندوق مشابه راسمًا بسمة مشابهة..
أما هي فكل عام تمد ذراعيها بنفس الهيئة، وتهز رأسها نفس الهزة معبرة عن تقبلها لتلك الهدية.

حقيقة الأمر، أن ذلك الزوج حازم كان ترتيبه السادس في قطار الأزواج الذين كان يعرضهم عليها أبوها..
كعادتها وقتها رفضت الزواج، لكن الأب كان قد فاض به الكيل ونفد صبره، فقرر التخلي عما تحلى به فأرغمها على الارتباط بذلك الشاب حيث إنه لا يعيبه شيء -من وجهة نظره بالطبع- وتتمناه أي فتاة ترغب في الاستقرار الاجتماعي.

تزوجته..
لكنها من أول يوم لهما معًا -أو بالأحرى ليلة- أبت وبإصرار أن تكون نسخة مكررة من أمها.
فقد حاول أهله احراجها على حضورهم خلوة عرسهم ليشهدوا فض بكارتها، لكنها وقفت وحدها هي ودموع أمها أمام الجميع..
رفضت رفضًا باتًا..

لم يستطع أحد إجبارها..
وجد حازم أمامه نموذجًا مختلفًا فرضخ حتى لا تلوك ألسنة الجميع سيرته في بداية حياتهما، لكنه في قرارة نفسه نوى ترويضها لتصير مثل كل الإناث اللاتي عرفهن.
وهي أيضًا نوت..

ومن قبل تلك الليلة..
نوت ألا تكون مثل معظم الإناث اللاتي عرفتهن..
خاضعات..
يرضين بعنف من حولهن..
أيًا كان شكله وأسلوبه..
جسديًا كان أم معنويًا.
حاول حازم إرغامها مرارًا في خلوتهما على ما لا ترضى، وسيرًا على درب إصرارها لم تذعن إليه وكانت وسيلتها في ذلك الحوار ومحاولة الإقناع، حتى لما همّ برفع يده عليها ليضربها في أحد الأيام أمطرته بوابل من القيم وتعاليم دينه التي تناساها -أو أنساه إياه شيطانه، وكان بداخله شيء يسير من دين وعلم فهدأ وارتجع، لكنه كان يعاود أفعاله المشينة تلك بمجرد عودته لمن حوله.

أخذت الهدية السنوية..
لم تفتح العلبة..
تحججت بانشغالها بتجهيزات زفاف ابنتها..
آمال، تلك الابنة التي كانت سبب احتمالها طوال تلك السنوات الفائتة، كانت تكافح من أجلها، لكنها لم ترضخ، كانت تسعى جاهدة لإصلاح زوجها أبي ابنتها وتقاوم ما بداخله من نوايا شيطانية، كانت دائما تلعب على وتر ضميره الذي يستيقظ حينًا ويغفو أحيانًا.
آمال، تلك الابنة التي ولدت من رحم العدم، حيث إنه بمجرد علمه أن الجنين في أحشاء زوجته أنثى، اعتلاه همٌّ عجيب، لم يصرح به لكنه كان واضحًا جليًا على ملامحه، على صوته، على تصرفاته.
لمّح أكثر من مرة برغبته في إجهاضها..
لكن أماني رفضت..
وقفت له بالمرصاد..
هددت بإنهاء الزواج فورًا والانفصال الأبدي..

كانت تعلم أنه برغم ما يفعل كان يحبها، نعم كانت ترى حبه لها في مواطن قليلة، في لحظات غياب شيطانه، وفي لحظات صفائه المعدودة وراحة باله وكانت تحترم فيه ذلك، وتلعب على ذلك الوتر إذا ما فقد صوابه.

آمال، تلك الابنة التي طوال سني حياتها كانت ترى من الأب ما لا تراه صديقاتها وصويحباتها، كان يمارس معها العنف الأبوي بحجة التعليم والتربية، وخاصة أن الله لم يشأ أن يرزقهما بغيرها ذكرًا أو أنثى.

وعندما نضجت أراد أن يذهب بها إلى إحدى الطبيبات التي تربطه بها قرابة بعيدة لتقوم بختانها، وجاء دور الأم كعقبة كؤود في طريق عنف شيطان الأب، وهددت مرة أخرى بانفصالها عنه وهدم البيت، وجمعت له آراء كبار الفقهاء حول تلك العادة.
وها هي آمال وصلت لسن الزواج..
ولم تتزوج كما تزوجت أمها..
لم تُجبر على رجل بعينه.

كانت أماني ترى في ابنتها آمال ماضيها الذي لا بد من إصلاح ما أفسد الآخرون به، ماضيها الذي لم تستطع تغييره لظروف كثيرة وعوامل محيطة مختلفة فتمسكت بتذليل الطريق أمام ابنتها لكي تمر بسلام وتصل إلى نقطة تتحرر فيها من شياطين الإنس.

تزوجت أماني صغيرة..
فارق السن بينها وبين ابنتها لم يكن كبيرًا..
وكان ذلك أحد أهم العوامل التي قربتها إلى ابنتها مع ما رأت من وقوف أمها سندًا لها أمام تجاوزات الأب.

بدأ حفل الزفاف..
دخلت آمال، ابنتها الجميلة، ذراعها يحتضن ذراع زوجها، ذلك الشاب الوسيم الذي اختارته وارتضت به زوجًا بعد ما بدا لها من حسن خلقه طوال فترة الخطبة وتيقنت أنه ليس مثل جدها وأبيها.

انتهى الحفل..
انتهى بفقراته المتفق عليها قبلًا، غادر العروسان القاعة وانصرف المدعوون بعد التهاني والتبريكات، ولم يبق في قاعة الزفاف غيرها هي وزوجها..
أماني وحازم..
على طرفي الطاولة جلسا متقابلين..
حولهما العاملون يرتبون الطاولات الأخرى ليعيدوا القاعة إلى ما كانت عليه..

نظرت إليه وثبتت عينيها في عينيه وألقت أحمال الأعوام الماضية في جملة واحدة:
"ماذا سنفعل الآن؟"
رغم أنه أدرك غرضها من السؤال إلا أنه تظاهر بالوداعة والسذاجة وأجابها:
"نعود إلى بيتنا لنستريح من عناء ذلك اليوم وتلك الليلة".
أخرجت من حقيبة يدها علبة صغيرة بها بعض من كبسولات علاجية..
تناولت واحدة..
أعقبتها ببعض رشفات من كأس ماء على الطاولة.
لم تُعلق، فعاود قائلًا:
"لماذا الأشاوجاندا مرة أخرى؟"

تلك الكبسولات تُعينني على التحمل، وتقويني على إجهاد جسدي وأعصابي، تساعدني على الاسترخاء والنوم إذا ما ألقاني الهمُّ بأرق، صارت لي صديقة في البضع سنوات الأخيرة، أتغلب بها على معاناتي شبه اليومية".

خلال كلماتها تلك لم يستطع أن ينظر في عينيها وأطرق برأسه ناظرًا إلى نقطة وهمية على الطاولة.
خيَّم الصمت عليهما عندما انتهت من كلماتها..
كانت تود أن تسمع منه ردًا..
لكنها لم تسمع..
لأنه لم ينطق..
كان يخشى أن ينطق حرفًا فيكون هو القشة التي تقصم ظهر بعير حنقها وغضبها، أو الجذوة التي تزيد في غليانها حتى تنفجر في وجهه ويحدث ما لا يحمد عواقبه.
لم تستسلم كعادتها..
أعادت على مسامعه ذلك السؤال الذي هرب من الإجابة عليه..
أطبقت أصابعها على علبة الأشواجاندا حتى طبَّقتها بما فيها قائلةً:
"ماذا سنفعل الآن؟".

1

فلسطين

إسرائيل تصعّد هدم المنازل والإخلاءات في بلدة سلوان بالقدس الشرقية

واصلت السلطات الإسرائيلية، يونيو 2026، عمليات هدم وإخلال المنازل في بلدة سلوان بالقدس الشرقية في ظل مخططات إسرائيلية تهدف إلى إقامة ما تصفه السلطات الإسرائيلية بـ"حديقة قومية" في المنطقة، والتي من شأنها تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى، بحسب ما أفادت تقارير صحفية.

وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في بيان لها يونيو الماضي، إن السلطات الإسرائيلية تُسرّع عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري بحق السكان الفلسطينيين في حي سلوان في القدس الشرقية المحتلة، مشددة على أن الإبعاد أو النقل القسري للسكان داخل أرض محتلة أو خارجها، إلا إذا كان مبررا مؤقتا لحماية السكان أنفسهم أو لأسباب عسكرية قاهرة، ينتهك القانون الإنساني الدولي ويرقى إلى جريمة حرب.

تقع سلوان إلى الجنوب من البلدة القديمة في القدس. ومن أحيائها الـ12، كانت حملات الإخلاء والهدم التي تقودها السلطات الإسرائيلية ومنظمات استيطانية مثل "عطيرت كوهانيم" تستهدف حيي البستان وبطن الهوى أساسا.

ووفق "هيومن رايتس" يواجه أكثر من ألفي شخص خطر التهجير القسري في سلوان، وما لم تتوقف الحملة، ستشكل إحدى أكبر موجات الطرد في القدس الشرقية منذ 1967، بحسب "عير عميم"، وهي منظمة إسرائيلية تتابع سياسات الحكومة في القدس.

2

تونس

احتجاجات ضد السلطة وتردي ظروف المعيشة.. وأحكام بالسجن ضد ناشطتين

شهدت تونس خلال يوليو 2026 احتجاجات على الأوضاع المعيشية المتردية ومنظومة الحكم الحالية، بالتزامن مع الذكرى الـ69 لإعلان الجمهورية والذكرى الخامسة "لانفراد" الرئيس قيس سعيد بالسلطة. وجاءت هذه الاحتجاجات في ظل موجة حر شديدة تفاقمت معها أزمة انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي والمياه.

ورفع المحتجون شعارات أبرزها "الشعب يريد إسقاط النظام" و"لا ضوء لا ماء، الحبس والغلاء". وتندد المعارضة ومنظمات غير حكومية بتراجع الحقوق والحريات في البلاد. وكانت الفترة الماضية قد شهدت صدور أحكام مشدّدة بحبس كثر من المعارضين، كما اعتُقل عدد من الشخصيات السياسية والصحافيين والمحامين والناشطين، أو انتهى بهم الأمر في المنفى.

وفاز قيس سعيد في عام 2019 بالرئاسة بغالبية ساحقة بعد حملة تمحور خطابه فيها حول النزاهة والقطيعة مع الطبقة السياسية التقليدية. وفي 25 يوليو 2021، يوم عيد الجمهورية التونسية، جمد سعيد أعمال البرلمان واستأثر بالسلطات التنفيذية.

سعدية مصباح - مصدر الصورة: صفحة أطلقوا سراح سعدية مصباح

وقضت محكمة تونسية، في 24 يونيو 2026، بتأييد حكم بالسجن ثماني سنوات على الناشطة المناهضة للعنصرية سعدية مصباح، الموقوفة منذ أكثر من عامين، بعد إدانتها بتهم تبييض أموال وإثراء غير مشروع، وفق ما أفاد اثنان من محاميها. في حين صدرت بحق أربعة آخرين من زملائها في جمعية منامتي المناهضة للعنصرية أحكام بالسجن مع تأجيل التنفيذ وحُكم على ناشطة أخرى بالسجن لمدة ثلاث سنوات غيابيًا.

وتعد الناشطة سعدية مصباح من أبرز الوجوه الحقوقية في تونس، ومن الشخصيات التي ساهمت في الدفع نحو إقرار قانون مناهض للعنصرية عام 2018، وهو قانون وُصف حينها بأنه رائد في منطقة المغرب العربي.

وبعد الحكم، قالت منظمة العفو الدولية إن قرار تأييد حكم إدانة الناشطة المناهضة للعنصرية سعدية مصباح وأعضاء المنظمة غير الحكومية منامتي هو إنكار مدمر للعدالة وضربة لجهود مناهضة العنصرية والمدافعين عن حقوق الإنسان في تونس. وأضافت أن معاقبة الأشخاص الذين يناضلون ضد العنصرية تبعث رسالة محبطة لعزيمة مجتمع حقوق الإنسان، مشددة على أنه يجب على السلطات التونسية إنهاء هذا الظلم وإلغاء هذه الأحكام والإفراج عن سعدية مصباح والسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالقيام بعملهم بدون خوف من الانتقام:

وكانت الناشطة التونسية في الصفوف الأمامية للدفاع عن المهاجرين غير النظاميين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء، خصوصا بعد خطاب شديد اللهجة ألقاه الرئيس قيس سعيّد في فبراير 2023، تحدث فيه عن وصول "جحافل من المهاجرين" وعن مؤامرة تهدف إلى "تغيير التركيبة الديموغرافية" للبلاد.

واعتُقلت سعدية مصباح، رئيسة جمعية منامتي (حلمي) المناهضة للعنصرية، كجزء من حملة قمعية ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مجال الهجرة ومكافحة التمييز، في مايو 2024، واحتُجزت تعسفيًا منذ ذلك الحين. في 19 مارس، صدر حكم ابتدائي بسجن مصباح، البالغة 66 عاما، ثماني سنوات، وبسجن ابنها فارس ثلاث سنوات. كما حُكم على خمسة آخرين من موظفي جمعية منامتي والمتعاونين معها بالسجن لمدد تراوحت بين سنة وثلاث سنوات وغرامات تصل إلى 64,000 دينار تونسي.

ومنذ أن احتكر الرئيس قيس سعيّد السلطات في صيف 2021، تندد منظمات حقوقية محلية ودولية بانتظام بما تعتبره تراجعا في الحقوق والحريات في تونس. ومنذ عام 2023، قام مسؤولون تونسيون، بمن فيهم الرئيس قيس سعيّد، بالتحريض مرارًا وتكرارًا على التمييز العنصري بينما شوّهوا سمعة منظمات المجتمع المدني. وقد غذت هذه الرواية بيئة عدائية تستهدف على وجه التحديد منظمات مثل منامتي. وعلى غرار العشرات من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تواجه تعليق أنشطتها بأمر قضائي وتهديدات بالحل، طلبت الحكومة التونسية أيضًا حل منامتي؛ وبدأت الإجراءات القانونية المتعلّقة بالحل في 11 مايو ولا تزال مستمرة.

أيضا، قضت محكمة تونسية في 26 يونيو 2026، بالسجن لمدة 25 عاما، على الناشطة الحقوقية سهام بن سدرين، الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة، وفق ما أكدته لوكالة الأنباء الفرنسية. واعتبرت بن سدرين أن الحكم يأتي في إطار استهداف إرث العدالة الانتقالية في البلاد. ويلاحق القضاء التونسي بن سدرين، الصحافية السابقة، بشبهة تزوير جزء من التقرير النهائي لهذه الهيئة التي أُنشئت بعد ثورة 2011.

وتضمن تقريرها النهائي الذي نُشر عام 2020، دعوة هيئة الحقيقة والكرامة التي استمعت إلى نحو 50 ألف ضحية وأحالت 173 ملفا على القضاء المتخصص في العدالة الانتقالية، إلى "تفكيك نظام من الفساد والقمع والدكتاتورية" لا يزال قائما داخل مؤسسات الدولة.

ونددت منظمات غير حكومية محلية ودولية ومعارضون بتراجع الحقوق والحريات في تونس، مهد ما سمّي "الربيع العربي"، منذ أن قرّر الرئيس قيس سعيّد في يوليو 2021 احتكار كل السلطات في البلاد، وفق موقع "فرانس 24".

3

سوريا

اعتقال صانع الأفلام والناشط الحقوقي حسان عقّاد

أوقفت السلطات السورية، في يونيو 2026، صانع الأفلام والناشط الحقوقي حسان عقّاد على خلفية حملة أطلقها عبر الإنترنت، طالب فيها أشخاصا نافذين بدفع أموال وعدوا بالتبرع بها، عقب الإطاحة بالنظام السوري السابق.

وأكد صديقان مقربان من عقاد لوكالة الصحافة الفرنسية اعتقاله، بينما كانا برفقته يشاهدون مباراة كرة قدم. وقال أحدهما من دون الكشف عن هويته حفاظاً على سلامته، "حاولنا منعهم من أخذه قبل كشف هوياتهم، وقالوا لاحقاً إنهم من فرع جرائم المعلوماتية من دون إشهار أي مذكرة توقيف". وأصدرت حملة "هاتوا الفلوس" التي أطلقها عقاد قبل شهرين بياناً، غداة توقيفه، موضحة أن "الاتهامات تبدو مرتبطة بتصريحات حسان العلنية ونشاطه الإلكتروني".

ويأتي اعتقال عقّاد على خلفية دعاوى قضائية ضدّه نتيجة الحملة التي يقودها ضدّ بعض رجال الأعمال، ومنهم موسى العمر المقرّب من الحكومة السورية، والذي تقدّم بدعوى قانونية بحقّه على خلفية نشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي وتصريحاته العلنية، وفقا لبيان الحملة الذي أكد وجود دعاوى أخرى بحقّ عقّاد لم يبلَّغ بهوية أصحابها.

وطالب عقاد عبر مقاطع فيديو نشرها على حسابه خلال الأسابيع الماضية، بطريقة ساخرة، رجال أعمال ووزراء وشخصيات نافذة مقربة من السلطة الجديدة بدفع أموال تعهدوا التبرع بها خلال فعاليات عمت مختلف المحافظات عقب وصول الرئيس الحالي أحمد الشرع إلى الحكم، من أجل إطلاق عجلة التنمية بعد أعوام الحرب الطويلة.

ومن بين الذين ذكرهم عقاد، رجل الأعمال محمد حمشو الذي ارتبط اسمه بالحكم السابق، وفرضت عليه عقوبات أميركية وأوروبية، ثم بات قريباً من السلطات الحالية بعد تسوية وضعه المالي معها مطلع العام.
وفي وقت سابق من شهر يونيو - قبل الاعتقال - امتثل عقاد لأمر استدعاء من قبل إدارة الجرائم الإلكترونية الحكومية بناءً على دعوى قدمها إعلامي مقرب من السلطات ضده ودعاوى أخرى لم يبلغ عقاد بهوية المتقدمين بها، وفق الحملة.

يُذكر أن عقّاد، من مواليد مدينة دمشق، عمل مدرساً للّغة الإنجليزية قبل الثورة، وغادر سوريا في النصف الثاني من عام 2012 بعد اعتقاله أكثر من مرة من قِبل مخابرات الأسد. تنقّل بين تركيا ومصر ولبنان والإمارات قبل أن يتوجّه عام 2015 إلى المملكة المتحدة ويستقرّ هناك، حيث أنتج مجموعة أفلام وسلاسل وثائقية، وبعد سقوط نظام الأسد عاد إلى سوريا وأطلق حملات إعلامية، أبرزها حملة "هاتوا الفلوس اللي عليكم" الرامية إلى متابعة التعهدات المالية المعلنة لدعم المتضررين والمشاريع الخدمية في سوريا، فضلاً عن حملة استهدفت رجل الأعمال محمد حمشو المُدرج على قوائم العقوبات الدولية بسبب ارتباطه بنظام الأسد.

4

البحرين

تجريد العشرات من جنسيتهم بعد الحرب الإيرانية- الأمريكية

كشف بيان صحفي لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية و"معهد البحرين للحقوق والديمقراطية" صدر في 11 يونيو 2026، أن حكومة البحرين عمدت في 27 أبريل 2026، إلى سحب الجنسية من 69 مواطنا، منهم أطفال رضع؛ علماً أن جميعهم مسلمون شيعة من أصل إيراني، وذلك بعد حرب إيران والولايات المتحدة، وأصبحوا اليوم عديمي الجنسية.

وأعلنت وزارة الداخلية البحرينية أن الأشخاص الذين جُرّدوا من الجنسية هم "من أصول غير بحرينية". وفي حين أن جميعهم من أصل إيراني، وهو أصل يشترك فيه ما يصل إلى 14% من سكان البحرين، قال العديد ممن تمت مقابلتهم - وفق البيان - إن عائلاتهم موجودة في البحرين منذ عدة أجيال ولا تحمل الجنسية الإيرانية.

وحوكم معظم الذين جرّدوا من جنسيتهم في إجراءات قضائية لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بحسب معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. كما حُرموا من المشورة القانونية قبل مثولهم أمام المحكمة، في إطار الملاحقات المتعلقة بالسياسة والأمن القومي في البحرين. وقد

حُكم على البعض بالسجن لعدة سنوات، والبعض الآخر بالسجن مدى الحياة. وفي بعض الحالات، طلبت السلطات البحرينية عقوبة الإعدام بتهمة التجسس.

جدير بالذكر أن سحب الجنسية يأتي في أعقاب الاعتقالات الواسعة التي نفذتها السلطات البحرينية ضد أشخاص بتهم تتعلق بمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو "بتصوير وتأييد وتحبيذ" الهجمات الإيرانية وسط النزاع بين إيران والولايات المتحدة والهجمات الإيرانية على بعض الدول المجاورة ومنها البحرين.

5

ليبيـــا

احتجاجات بسبب انقطاع الكهرباء مع مطالب برحيل الحكومة بسبب تردي الحياة المعيشية

شهدت ليبيا خلال شهر يوليو 2026، احتجاجات على تواصـــل الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي، بالتزامن مع موجة حر وازدياد الضغوط المعيشية وفيما تجاهلت حكومة الوحدة الوطنية هذه الأحداث المتصاعدة، اتسعت رقعة الاحتجاجات في مدن غرب ليبيا مع إعلان مجموعات شعبية إطلاق احتجاجات وعصيان مدني للمطالبة برحيل الحكومة المؤقتة على خلفية تدهـــور الأوضـــاع المعيشية وتعثر المسار السياسي.

وبحسب وسائل إعلام محلية، تجاوزت ساعات انقطاع الكهرباء في بعض المناطق عشر ساعات يومياً، ما دفع مجموعات من المواطنين إلى تنظيم احتجاجات طالبت بتحسين الخدمات العامة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية التي يقولون إنها ازدادت صعوبة خلال الأشهر الأخيرة. ولم تركز مطالب المحتجين على الكهرباء وحدها، إذ شملت أيضاً قضايا تتعلق بنقص المياه وتراجع الخدمات الصحية وارتفاع الأسعار وأزمة العملة. ووصفت بعض وسائل الإعلام المحلية هذه التحركات بأنها تعبير عن اتساع حالة الاستياء من أداء المؤسسات الخدمية.

ودخلت الاحتجاجات مرحلة جديدة بعدما أعلن حراك أبناء سوق الجمعة إغلاق مبنى وزارة الخارجية في العاصمة طرابلس في خطوة قال إنها تأتي ضمن حملة عصيان مدني تستهدف تعطيل عمل عدد من المؤسسات الحكومية للضغط من أجل إنهاء ولاية الحكومة.

وشهدت عدة مدن ومناطق في غرب ليبيا تحركات احتجاجية تخللتها عمليات قطع لبعض الطرق، فيما رفع المحتجون مطالب تتعلق بإنهاء ولاية الحكومة والإسراع بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ومحاسبة المتورطين في قضايا الفساد وتحسين الخدمات الأساسية التي يعاني منها المواطنون وفي مقدمتها الكهرباء والصحة والأمن.

ويأتي هذا التصعيد في وقت تشهد فيه ليبيا حالة من الانسداد السياسي المستمر وتعدد المبادرات الاقليمية والدولية لإنهاء الأزمة التي تجاوزت 15 عاما مع تعثر التوافق بين المؤسسات المتنافسة بشأن القاعدة الدستورية والقوانين المنظمة للانتخابات وهو ما أدى إلى تمديد المرحلة الانتقالية واستمرار الخلاف حول شرعية الأجسام التنفيذية القائمة.

قصة "كاثرين" حدود الولاء للدولة مقابل واجب كشف الحقيقة

Official Secrets- أسرار رسمية

"كونك رئيسًا للوزراء لا يعني أن من حقك اختراع الحقائق التي تناسبك".. بهذه العبارة تتحدث كاثرين غان، وهي مترجمة كانت تعمل لدى أجهزة الأمن البريطانية في وحدة المراقبة التابعة لمقر الاتصالات الحكومية (GCHQ) في مدينة تشلتنهام، والتي خاطرت بكل شيء من أجل إيقاف حربٍ ظالمة، فوصفتها حكومتها بالخائنة.

قصة كاثرين المثيرة يوثقها فيلم "أسرار رسمية" (Official Secrets) -المستوحى من أحداث حقيقية هزت العالم - فقبل أكثر من 20 عاما كانت كاثرين تعمل في الاستخبارات البريطانية وتقتضي وظيفتها التعامل الروتيني مع معلومات سرية. وفي أحد أيام عام 2003، وقبيل اندلاع حرب العراق، تتلقى كاثرين وزملائها مذكرة من وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) تتضمن توجيهاً صادماً: تسعى الولايات المتحدة للحصول على مساعدة بريطانيا لجمع معلومات تدين أعضاء مجلس الأمن الدولي، وذلك بهدف ابتزازهم ودفعهم للتصويت لصالح غزو العراق.

لم تكن الشابة البريطانية كاثرين غان، قادرة على الوقوف مكتوفة الأيدي بينما يُساق العالم نحو حرب غير قانونية، فاتخذت قرارا عصيبا بتحدي حكومتها وتسريب المذكرة إلى الصحافة، بهدف كشفت محاولات الولايات المتحدة استخدام أساليب قذرة للتأثير على الأمم المتحدة من أجل انتزاع موافقتها على غزو العراق لإضفاء الشرعية على الحرب؛ ومن هنا بدأت سلسلة متفجرة من الأحداث التي أشعلت عاصفة دولية وكشفت النقاب عن مؤامرة سياسية واسعة النطاق، وضعت الشابة البريطانية وعائلتها في دائرة الخطر المباشر.

> فيلم "أسرار رسمية" يروي قصة المرأة التي كشفت عن الحيل القذرة في تصويت الأمم المتحدة على حرب العراق

بداية القصة..

يفتتح الفيلم بمشهد لكاثرين غان، والتي تؤدي دورها الممثلة البريطانية كيرا نايتلي، وهي تقف في قاعة المحكمة خلال محاكمتها عام 2004، وتؤكد أنها لم ترتكب أي جرم و"غير مذنبة"، قبل أن يعود بالأحداث سنة للوراء وبالتحديد إلى اليوم المصيري الذي وصلت فيه تلك المذكرة إلى بريدها الإلكتروني أثناء عملها في مقر الاتصالات الحكومية البريطاني (GCHQ) وهو جهاز حكومي يتبع إداريا وزارة الخارجية لكنه يعمل كجهاز استخباراتي مستقل.

في تلك الأثناء، مطلع العام 2003، كانت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة بوش الأبن تكثف من جهودها للحصول على موافقة مجلس الأمن على شن الحرب على العراق بدعوى امتلاكها لأسلحة نووية، وسط غضب ورفض عالمي.

وبالعودة لأحداث الفيلم، يرصد لنا المخرج الساعات السابقة لذهاب كاثرين للعمل وتلقيها تلك المذكرة الغريبة، حيث كانت تشاهد وزوجها لقاءً تلفزيونيا لـ توني بلير رئيس وزراء بلادها، وأبرز حليف للرئيس الأمريكي، وهو يقول إن "الحرب ليست حتمية" فتصفه بـ"الكاذب اللعين"، وفيما يواصل هو الحديث بأن العراق لديه أسلحة دمار شامل ومواد محظورة، تصرخ "ياللهول.. لا نعرف ذلك.. كونك رئيسًا للوزراء لا يعني آن من حقك اختراع الحقائق التي تناسبك".

تذهب كاثرين إلى عملها حيث تتلقى كاثرين رسالة بريد إلكتروني جماعية لمذكرة من وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA)، تطلب منها عمليا التجسس على أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف الحصول على معلومات شخصية مُدينة عن ممثلي الدول الصغيرة في الأمم المتحدة، بحيث يمكن ابتزازهم لحملهم على التصويت لصالح الحرب على العراق.

تبوح كاثرين بالأمر لصديقة لها مناهضة للحرب ربما يمكنها "جعل شخص ينظر إلى المذكرة" لكن صديقتها تحذرها من ذلك وتخبرها بأنها ستكون "منتهكة لقانون الأسرار الرسمية – وقد يعتبر البعض ذلك خيانة"، لكنها رغم ذلك تقوم في 3 فبراير 2003 بنسخ المذكرة على قرص مرن ثم تطبعها وترسلها إلى صديقتها التي بدورها توصلها في النهاية إلى مكتب صحيفة "The Observer" المؤيدة لموقف الحكومة البريطانية من الحرب.

داخل صحيفة "The Observer"، كان الصحفيون ومسؤول التحرير يخوضون فيما بينهم - بالتزامن مع مظاهرات حاشدة رافضة لشن حرب على العراق - مواجهات كلامية محتدمة بين مؤيد للحرب ومعارض لها. ويقف في مقدمة أولئك الصحفي إد فوليامي، وهو صحفي متحمس يشعر بالإحباط بسبب رفض رئيس تحريره، روجر ألتون، دعم تقاريره التي يفيد من خلالها بأن الاستخبارات يتم التلاعب بها لدعم الغزو الذي يدفع له بوش الأبن.

ومع وصول الرسالة التي سربتها كاثرين، يرصد لنا الفيلم انضمام الصحفيين مارتن برايت، الذي كان مؤيدا للحرب، وبيتر بومونت إلى الصحفي إد فوليامي، حيث يتعمقون جميعا في التحقق مما تذكره الوثيقة المسربة وما تثيره من إشكاليات أخلاقية؛ بداية من التأكد من أن اللغة المستعملة حقيقية، وصولا إلى التأكد من أن المدعو فرانك كوزا الذي تفيد المذكرة بأنه مرسل البريد الإلكتروني شخص حقيقي في وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA).

وبعد التأكد من مصداقية المذكرة المسربة، يخوض الصحفيون نقاشا ساخنا بشأن نشر القصة من عدمه؛ يرى المعارضون للنشر أنها ستضر بعلاقة الجريدة بالحكومة وخصوصا مصدرها القوي داخل مكتب رئيس الوزراء البريطاني، لكن الرد على وجهة النظر هذه جاء قويا على لسان مارتن، الذي كان في السابق مؤيد لموقف الحكومة بشأن غزو العراق، حيث قال: "منذ متى فضلت هذه الصحيفة الوصول السياسي على تحقيقها الاستقصائي". ويكشف هذا الحوار إحدى الأفكار المحورية في الفيلم وهي أن قيمة الصحافة تُقاس بقدرتها على مساءلة السلطة ونشر ما يخدم المصلحة العامة، حتى عندما يهدد ذلك علاقتها بمصادر النفوذ.

في النهاية تشق القصة طريقها إلى الصفحة الأولى للجريدة تحت عنوان "كشف النقاب عن حيل أمريكية للفوز بالتصويت على حرب العراق"، لتنهار بعدها حياة كاثرين بالكامل.

كانت كاثرين تعتقد إن الصحفيون سوف يتحرون الأمر بشأن ما تثيره المذكرة دون نشر المدونة بالكامل (الرسالة) وهو الأمر الذي تسبب في تفجر الأوضاع داخل عملها، فأصابتها حالة من الذعر، وقررت إبلاغ زوجها يشار (آدم بكري)، بما قامت به.. "سأقول إنه أنا؛ الأمريكان يرفضون الاعتراف أن المدونة حقيقية. يجب أن أقول الحقيقة (..) إن لم أفعل ذلك سيفلتون من العقاب بالقول إنها مزيفة" لكن زوجها طالب اللجوء التركي، يحاول إثناءها عن الفكرة.

> قيمة الصحافة تُقاس بقدرتها على مساءلة السلطة ونشر ما يخدم المصلحة العامة حتى عندما يهدد ذلك علاقتها بمصادر النفوذ

لكن مع النفي الأمريكي والإنجليزي لما جاء في التقرير، والتحقيقات الجارية مع كل الموظفين في مقر عملها تقرر كاثرين الاعتراف بأنها من سربت المذكرة لتنهي الشكوك المثارة حول مصداقية المدونة خصوصا مع وجود بعض الأخطاء الإملائية عند نقل الرسالة بصياغة بريطانية مغايرة للصياغة الأصلية الأمريكية، ولترفع الشك والضغط عن زملائها، لينتهي الأمر باعتقالها والتحقيق معها قبل إطلاق سراحها على ذمة القضية.

وكان أبرز ما جاء في جلسة التحقيق مع كاثرين قولها إنها "لا أجمع الاستخبارات لكي تكذب الحكومة على الشعب البريطاني"، مؤكدة أنها لا ترفض جمع معلومات يُمكن أن تساعد على منع هجوم إرهابي، لكن ما تعترض عليه هو أن يُطلب منها جمع معلومات للمساعدة على تنظيم تصويت في الأمم المتحدة وخداع العالم للدخول في حرب".

وفي 20 مارس 2003 شنت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الحليفة لها أبرزها بريطانيا حربا على العراق لكنها كانت قد فشلت قبل ذلك في الحصول على الأغلبية اللازمة في مجلس الأمن التي كانت ستضفي شرعية على الحرب.

ورغم تهديدها خلال التحقيق بصورة غير مباشرة ترحيل زوجها الذي لم يُبت بعد في طلب اللجوء الخاص به، ورغم الترهيب الحكومي الذي واجهته فيما بعد بما في ذلك احتجاز زوجها ومحاولة ترحيله إلا أن كاثرين نجحت من خلال فريق قوي من محامي حقوق الإنسان، يضم بن إمرسون (رالف فاينز)، وشامي تشاكرابارتي (إنديرا فارما)، وجيمس ويلش (جون هيفرنان)، الذين عملوا بلا كلل للدفاع عنها، مستندين إلى أن الحرب نفسها كانت غير قانونية.

ويتضمن الفيلم مشهد حواري مميز حينما ذهبت كاثرين إلى مكتب "ليبراتي" للمحاماة وهي تحت المراقبة الأمنية، وهناك سألها المحامي بن إمرسون عن دافعها لتسريب المذكرة فقالت "دافعي كان إيقاف حرب وإنقاذ الناس وفشلت.. كل ما تمكنت من عمله تعريض مستقبل زوجي للخطر"، فأضاف إمرسون بأن مستقبلها أيضا يتعرض للخطر، ثم تابع قائلا مقدرا ما قامت به: "وفي الحقيقة بتسريب معلومات لمحاولة إيقاف حرب أجد أنك اخترت الولاء لبلادك على الولاء لحكومتك وزواجك ونفسك.. لم يكن لديك شيء لكسبه وكل شيء لخسارته!".

في نهاية المطاف، تأخذ محاكمة كاثرين منعطفا غير متوقع عندما يرفض ممثل المدعي العام (النيابة العامة) توجيه اتهامات لكاثرين مشيرا إلى أن "الادعاء لن يكمل الادعاء"، وهو الأمر الذي أثار استغراب القاضي في ظل اعتراف كاثرين بأنها من سربت المذكرة، ليؤكد ممثل المدعي العام مرة أخرى أن الدفاع قدم دفاعا غير عاديا لا يعتقدون أن لديهم دليل كافي لنقضه؛ وهو الموقف الذي جاء بسبب التداعيات السياسية التي قد تترتب عنها كشف الحقائق المدفونة داخل مؤسسات الدولة نفسها، كما يوضح بن إمرسون، محامي كاثرين، حينما يقول للقاضي الذي يريد معرفة سبب هذا الموقف: "لأنه يا سيدي الوثائق التي نطلبها ستظهر أن هذا البلد أخذ للحرب بشكل غير قانوني، وقد تكشف ارتكاب الحكومة لجرائم حرب".

وهو الموقف الذي جاء بعد سنة كاملة من الواقعة حتى تكون كاثرين عبرة للآخرين، كما يذكر ممثل الادعاء لاحقا إلى المحامي بن إمرسون.

وفي خاتمة الفيلم، ندرك سبب انتظار المدعي العام سنة كاملة قبل أن يسحب القضية، وهو الرغبة في أن تكون عبرة للآخرين حتى لا يسلك شخصا آخرا الطريق الذي سلكته، حيث يقول ممثل الادعاء "لو أسقطنا التهم في أي وقت سابق؛ أي نوع من الرسائل سنرسله". أيضا يتم الإشارة إلى أنه بحلول عام 2010 رُفعت السرية أخيرا عن الوثائق، التي كشفت عن نصيحة اللورد جولد سميث لتوني بلير بأن الحرب ستكون غير قانونية بدون قرار جديد من الأمم المتحدة، ويكشف لنا الفيلم الحجم المروع للخسائر البشرية التي خلفتها الحرب، إذ قُتل أكثر من مليون عراقي، إلى جانب أعداد كبيرة من الجنود البريطانيين والأمريكيين. ويقدم الفيلم، من خلال هذه القصة، تأملا عميقا في التضحيات التي يقدمها كاشفو المخالفات في مواجهة التضليل الحكومي.

يذكر أن فيلم "أسرار رسمية" بريطاني أمريكي، مدته 112 دقيقة، عُرض لأول مرة في سبتمبر من العام 2019. والفيلم مأخوذ من كتاب "الجاسوسة التي حاولت إيقاف حرب"، وهو من إخراج: جافن هود، وتأليف جريجوري برنستاين وسارة بيرنستاين، زمن بطولة كيرا نايتلي (كاثرين جان)، رالف فاينس (بن إيمرسون)، مات سميث (مارتن برايت)، ماثيو جود (بيتر بومونت)، كونليث هيل (روجر ألتون)، إنديرا فارما (شامي تشاكرابارتي)، ريس أيفانز (إد فوليامي)، آدم بكري (يشار).

يُمكنك مشاهدة الفيلم بـ الضغط هنا عبر عدة مواقع وتطبيقات يوضحها الموقع الرسمي للفيلم.